

Distr.: General
28 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

التقرير الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة
بتنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها التاسعة والستين التقرير الأول من التقارير التي تقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا. ويوضح هذا التقرير، وهو مؤقت بطبيعته ولكنه شامل في جوهره، إنشاء وتشغيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وهو بمثابة استعراضه الأول الذي يقدم كل سنتين. وتعد عملية الرصد التابعة للأمم المتحدة أول آلية رصد في منظومة الأمم المتحدة هدفها رصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، بما في ذلك التزامات البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية.

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120914 100914 14-58425X (A)



ويعد توقيت هذا التقرير مناسباً لأنه يتصادف مع المرحلة النهائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والمداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، وصياغة عدة مبادرات هامة تركز على أفريقيا، من بينها الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبرنامج عام ٢٠٦٣، وهو برنامج التحول القادم لتنمية القارة الأفريقية في الخمسين عاماً القادمة.

ويقدّم التقرير استعراضاً متعمقاً لتنفيذ الالتزامات في أربعة مجالات مواضيعية: (أ) الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) وتمويل التنمية؛ (ج) والاستدامة البيئية وتغيّر المناخ؛ (د) والحكم الرشيد. ويسلط التقرير الضوء على أهم الالتزامات التي قدمتها الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية؛ ويتناول التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات؛ ويحدد الفجوات والتحديات الباقية؛ ويقترح تدابير لضمان التنفيذ المعجل لهذه الالتزامات وتحقيق نتائجها المتوقعة.

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء الدول والحكومات، والوزراء وممثلو الدول الأعضاء إعلاناً سياسياً يتناول موضوع "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدماً من أجل الوفاء بها" (قرار الجمعية العامة ١/٦٣). وأكد الإعلان من جديد التزام الدول الأعضاء بالتصدي لاحتياجات أفريقيا الإنمائية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً شاملاً يتضمن توصيات عن تنفيذ هذه الالتزامات من أجل صياغة آلية لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

٢ - وفي الدورة السادسة والستين، وعقب مناقشة تقرير الأمين العام بشأن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية (A/65/165)، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٩٣/٦٦ الذي أنشأ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة (آلية الرصد) لاستعراض الالتزامات المتعلقة باحتياجات أفريقيا الإنمائية. وفي هذا القرار، طلبت الجمعية إلى مكتب المستشار الخاص لأفريقيا أن يعمل بمثابة أمانة للاستعراض، بالتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وطبقاً للقرار ٢٩٣/٦٦، فإن آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة: (أ) تستكمل آليات الرصد القائمة؛ (ب) وتؤكد أهمية مبدئي المساواة المتبادلة والشراكة، مع التركيز على التزامات الشركاء في التنمية والبلدان الأفريقية على حد سواء؛ (ج) وتستند إلى بيانات موثوق بها متاح في الوقت المناسب، بما في ذلك على الصعيد القطري، لإتاحة إمكانية إجراء تقييم للنتائج والآثار؛ (د) وتركز على تنفيذ ما يترتب على الشركاء في التنمية والبلدان الأفريقية من التزامات متعددة الأطراف ناشئة عن جملة أمور من بينها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٤ - وتشمل الالتزامات القائمة المتعلقة بتنمية أفريقيا النطاق الكامل للتنمية المستدامة. ونظراً للتحديات الكبيرة التي لا تزال تواجه القارة، فإن الوفاء بهذه الالتزامات يعد حاسماً بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا. ففي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبوا إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، أكدت الدول الأعضاء: (أ) أن لدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة أهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، (ب) وسلّمت بضرورة إيلاء مزيد من العناية لأفريقيا والوفاء بالالتزامات التي سبق الاتفاق عليها والمتعلقة باحتياجاتها الإنمائية. وينبغي أن يُنظر إلى آلية المتابعة التابعة للأمم المتحدة على أنها خطوة هامة في هذا الاتجاه.

٥ - وتركز آلية الرصد على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن جملة أمور من بينها المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في عام ٢٠٠٨؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في عام ٢٠٠٩؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في عام ٢٠١١؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٢.

٦ - وتعد نتائج هذا التقرير وثيقة الصلة بالعمليات الجارية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والحوارات المنظمة بشأن إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، والتي طالبت بها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستساعد آلية الرصد أيضاً في رصد وتقييم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالاقتراح مع آلية المتابعة المقرر أن ينشئها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستوفر أيضاً الأساس للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وهو برنامج التحول القادم لتنمية القارة الأفريقية في الخمسين عاماً القادمة، والذي يستند إلى التطلعات التي حددها الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي، والذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٣. ويُعد التنفيذ في الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا أمراً مهماً لدعم برامج أفريقيا الإنمائية في المدى القصير والمتوسط والطويل.

٧ - وفي الفرع ثانياً، يتناول التقرير إنشاء وتشغيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وكذلك عملية هذا التقرير ونطاقه. ويقدم الفرع ثالثاً تقييماً مفصلاً لتنفيذ الالتزامات في كل من المجالات المواضيعية الأربعة المختارة لهذا التقرير، مع تسليط الضوء على الالتزامات الرئيسية لكل من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، والتقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات، وتحديد أي فجوات في التنفيذ. ويقدم الفرع رابعاً توصيات ملموسة لبلورة التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات في الوقت المناسب.

ثانياً - إنشاء وتشغيل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

ألف - آليات الرصد القائمة

٨ - توجد طائفة واسعة من الآليات العالمية والإقليمية والوطنية لرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، بما في ذلك الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتقرير الرصد العالمي المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقرير الفريق المعني بتقدم أفريقيا، وتقارير مرصد الدعم الإنمائي، والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة، ومختلف تقارير المساءلة التي أصدرتها مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين بشأن التزاماتها الإنمائية تجاه البلدان النامية بشكل عام وأفريقيا بشكل خاص (وللحصول على معلومات إضافية، انظر المرفق لهذا التقرير).

٩ - وتتباين آليات الرصد القائمة بدرجة كبيرة، والمنشأة لأهداف مختلفة، فيما يتعلق بما يلي: (أ) التغطية المواضيعية؛ (ب) والتركيز على المدخلات أو النتائج؛ (ج) ونطاق التحليل/الإثبات أو إقامة الدليل؛ (د) وشمول البيانات المستخدمة؛ (هـ) ومدى مشاركة أصحاب المصلحة في عملية الرصد.

١٠ - وتنسم معظم الآليات القائمة بتركيزها على قطاع محدد يتناول فقط عدداً محدوداً من الالتزامات في إطار موضوع معين. أما تلك الآليات التي تنسم بتركيز قطاعي أعرض، فإنها غالباً لا تتناول سوى الالتزامات التي قدمها عدد قليل من الشركاء في التنمية مثل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو الاتحاد الأوروبي، أو مجموعة البلدان الثمانية. وعموماً، فإن هذه الآليات تفتقر إلى الرصد الشامل لجميع الشركاء في التنمية، وخاصة رصد التزامات شركاء أفريقيا الجدد في التنمية. وهناك فجوة هامة أخرى في آليات الرصد القائمة، وهي المشاركة المحدودة لأصحاب المصلحة. فالآليات القائمة نادراً ما تشرك جهات رئيسية من غير الدول مثل منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ومجموعات أخرى تتصل أدوارها بالرصد على المستوى القطري.

١١ - وقد اعتمدت عمليات الرصد بدرجة متزايدة على التحليلات الكمية، على الرغم من فجوات إحصائية كبيرة لا تزال قائمة من حيث التغطية وحسن التوقيت على حد سواء. وفيما يتعلق بالشركاء في التنمية، بينما تتوافر الآن كمية كبيرة من البيانات المستمدة من الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات دولية وإقليمية

أخرى، أدت أوجه القصور الكبيرة في البيانات إلى عدم وجود بيانات يمكن التحقق منها بصورة مستقلة عن تنفيذ الالتزامات. وهناك أيضاً نقص في الإبلاغ وندرة في البيانات عن تنفيذ الالتزامات من جانب شركاء أفريقيا الجدد في التنمية. فعلى مستوى البلدان الأفريقية، وباستثناء التعليم الابتدائي، والمعلومات الصحية المختارة، والمجالات الإنمائية الأخرى التي حظيت برصد واسع النطاق كجزء من عملية الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال البيانات القطاعية غير كافية، وستحتاج إلى مزيد من الاهتمام المتجدد والمستمر.

١٢ - وتوفر الآليات القائمة مجتمعة تغطية واسعة النطاق ومتنوعة لالتزامات البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

باء - آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

١٣ - إدراكاً للفجوات المذكورة أعلاه في آليات الرصد القائمة، أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٣/٦٦ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وهي آلية ستكفل التغطية الشاملة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا. وهي تقوم بذلك عن طريق تحليل نتائج الكثير من الآليات القائمة المختلفة لتحديد فجوات الرصد، ورسم صورة متماسكة وشاملة تعبر عن النطاق العام للالتزامات، وعلى هذا النحو، ستكون آلية الرصد أداة هامة للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لتتبع التقدم العام فيما يتعلق بالالتزامات، ورسم طريق شامل ومتربط لسبل المضيّ قدماً، خاصاً بالنظر إلى الطائفة الواسعة من الالتزامات القائمة والالتزامات القادمة كجزء من إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

١٤ - وفيما يتعلق بنطاق التغطية، فإن تصميم آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وطبيعة استعراضاتها التي تجري كل سنتين ستكفل إجراء تقدير دقيق لتنفيذ الالتزامات في جميع المجالات المواضيعية التي تهم تنمية أفريقيا. فتستعرض آلية الرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، مع التركيز على تنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف الناشئة عن جملة أمور من بينها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وتأكيداً لأهمية مبدأي المساواة المتبادلة والشراكة، فإن آلية الرصد ستركز على تنفيذ الالتزامات من جانب البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية على حد سواء. ونتيجة لذلك، ستقدم آلية الرصد استعراضاً تحليلياً على أوسع نطاق للالتزامات الإنمائية المتعلقة بتنمية أفريقيا، وكذلك الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيهم الشركاء الجدد في التنمية الذين قاموا بدور هام بشكل متزايد للمساهمة في تنمية أفريقيا.

١٥ - وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٦٦ منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمانيين، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات إلى المساهمة في الاستعراض الذي تجريه آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة كل سنتين، لضمان مشاركة أكبر طائفة ممكنة من أصحاب المصلحة الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، ستجري آلية الرصد استعراضاتها كل سنتين تحت رعاية الجمعية العامة، التي ستعزز عضويتها العالمية، والطبيعة الشاملة للآلية، وتمكّنها من اجتذاب مساهمات حاسمة من جميع الكيانات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة المعنية.

١٦ - وكما جاء في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه (A/65/165)، ستعتمد التقارير القادمة عن الاستعراض الذي يجري كل سنتين على مشاورات مستفيضة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بهدف حشد المدخلات الرئيسية وجمع البيانات الكمية والنوعية. وستجري المشاورات بشكل خاص مع الدول الأعضاء، بما فيها البلدان الأفريقية، والشركاء التقليديين والجدد في التنمية، وكذلك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني. وستكون النتائج المستمدة من كل من هذه المشاورات مع أصحاب المصلحة بمثابة مدخلات للتقرير الذي يقدم كل سنتين، والذي ستداول الجمعية العامة بشأنه في سياق بند جدول أعمالها الخاص بتنمية أفريقيا.

ثالثاً - عملية هذا التقرير ونطاقه

١٧ - بينما خصصت الجمعية العامة موارد إضافية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة في إطار ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن الوقت المتبقي لاستعراضها الأول الذي يجري كل سنتين أصبح قصيراً للغاية. ونتيجة لهذه القيود، أُعدَّ هذا التقرير الأول عن آلية الرصد باستخدام عمليات تشاورية تختلف عن تلك المتوخاة للاستعراضات التي ستجري في المستقبل. ويحدد هذا الفرع العملية المستخدمة في إعداد التقرير، وكذلك نطاق تغطيته المواضيعية.

ألف - العملية

١٨ - لإعداد التقرير المؤقت، أجزت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة استعراضاً وتحليلاً للبيانات والنتائج المستمدة من أكثر من ٥٠ آلية رصد قائمة معنية، بما فيها الآليات العالمية والإقليمية.

١٩ - ونظراً لضيق الوقت، أجرت آلية الرصد مشاورات مستفيضة، بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن طريق استبيانات شاملة. فقد أرسلت استبيانات الاستقصاء المكثفة إلى الحكومات، بما فيها حكومات البلدان الأفريقية وكذلك الشركاء التقليديين الجدد في التنمية. وعلاوة على ذلك، أرسلت الاستقصاءات الشاملة أيضاً إلى عينة كبيرة تمثل مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى غير حكومية. والتست استبيانات آراء المتلقين بشأن مدى تنفيذ الالتزامات في المواضيع الأربعة التي يشملها التقرير، والتحديات الهامة التي تواجه تنفيذ هذه الالتزامات، والنتائج والآثار الرئيسية التي ربما ترتبت على تنفيذ هذه الالتزامات، والتدابير الإضافية المحتملة المطلوبة لتحقيق الفوائد الكاملة لهذه الالتزامات. وأجريت أيضاً مشاورات هامة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية. وقد ساهمت نتائج هذه المشاورات بدرجة كبيرة في التحليل الوارد في الفرع رابعاً من التقرير، وكذلك في استنتاجاته وتوصياته.

باء - النطاق

٢٠ - في أعقاب المشاورات المستفيضة عن طريق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية، تم اختيار أربعة مجالات مواضيعية لهذا التقرير المؤقت. وقد اختيرت المواضيع الأربعة، والموصوفة أدناه باختصار، على أساس صلتها القوية بالعمليات الحكومية الدولية الرئيسية التي تجري خلال فترة السنتين القادمة، بما في ذلك المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع المجالات المواضيعية الأربعة. وتتواءم المجالات المواضيعية الأربعة أيضاً بصورة وثيقة مع الأولويات المواضيعية المحددة في الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢١ - والمجالات المواضيعية الأربعة المقرر استعراضها في هذا التقرير هي:

(أ) الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى العاشرة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (البرنامج الشامل)، وهو أحد المشاريع الرائدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن عام ٢٠١٤ قد اعتبره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، واعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الدولية للزراعة الأسرية (انظر القرار ٦٦/٢٢٢). كما أن مبادرة لكويلا للأمن الغذائي التابعة لمجموعة البلدان الثمانية تنتهي في عام ٢٠١٥. وقد برزت قضايا الزراعة

والأمن الغذائي والتغذية بقوة في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أولى الاستعراض الاعتبار اللائق لإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١)، ومبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام^(١)، والتزامات البرنامج الشامل، والتزامات لكويلا وغيرها؛

(ب) تمويل التنمية. يعد هذا الموضوع وثيق الصلة بدرجة كبيرة نظراً لاقتراب المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك العمل الجاري الذي تقوم وبه لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وقد أولى الاستعراض الاعتبار اللائق للالتزامات الرئيسية التي تم التوصل إليها في متديات سابقة، بما في ذلك توافق آراء مونتييري، وإعلان الدوحة، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والتزامات غلين إيغلز التابعة لمجموعة البلدان الثمانية بشأن المساعدة الإنمائية لأفريقيا؛

(ج) الاستدامة البيئية وتغيّر المناخ. يعد هذا الموضوع مناسباً بشكل خاص من حيث التوقيت نظراً للتنفيذ الجاري للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكذلك المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتمويل التنمية المستدامة، وإنشاء آلية لتيسير نقل التكنولوجيا. ففي عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يعتمد أعضاء الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ اتفاقاً عالمياً جديداً بشأن تغيّر المناخ. وقبل الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، سيعقد الأمين العام مؤتمر قمة المناخ لإشراك القادة من أجل تحفيز العمل الطموح بشأن أسس تخفيض الانبعاثات وتعزيز مواجهة آثار تغيّر المناخ وحشد الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق قانوني عالمي طموح بحلول عام ٢٠١٥. وقد أولى الاستعراض الاعتبار اللائق لنتائج المؤتمرات الرئيسية، بما في ذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(د) الحكم الرشيد. أكدت النتائج المختلفة للمؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الحاجة إلى استعراض التقدم المحرز نحو تعزيز واستدامة الحكم الرشيد، وهذا يعزى بدرجة

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

كبيرة إلى التوافق العالمي المتنامي، والذي أيده القادة الأفارقة أنفسهم، وهو أن الحكم الرشيد يعد ضرورياً لدعم الديمقراطية، وتعزيز السلام والأمن، وضمان النمو الاقتصادي الشامل والعدل، ودعم بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وستشهد السنوات القليلة القادمة الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية لتعميق التزامهم بتحسين الحكم الرشيد في القارة. وقد تناول الاستعراض الالتزامات الدولية المختلفة المتعلقة بالحكم الرشيد، وكذلك المبادرات الأفريقية الرئيسية، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي، وهيكل الحوكمة في أفريقيا، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

٢٢ - ونظراً للصلة الوثيقة التي تربط الأهداف الإنمائية للألفية بكل مجال من المجالات المواضيعية المختارة، فسيتم التطرق إلى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ذات الصلة باعتبارها مسألة شاملة في كل من المواضيع الأربعة.

رابعا - تقييم الالتزامات الرئيسية ونتائجها بالنسبة للمجالات المواضيعية الأربعة

٢٣ - يتضمن هذا الفرع تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية في المجالات المواضيعية الأربعة التي حددها الفرع السابق. وترد تفاصيل التوصيات الخاصة بالإجراءات السياسية، والتي تستند إلى نتائج التحليل في الفرع الأخير. ومن بين قائمة التزامات البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية في المجالات المواضيعية الأربعة، تم تحديد ١٣ التزاماً تمثيلاً لغرض التقييم المنهجي. ويقيم التقرير مدى تنفيذ كل من الالتزامات، ويحدد الفجوات في التنفيذ، حسب مقتضى الحال، وأسبابها المحتملة.

ألف - الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

٢٤ - أسفرت القيود الزراعية وانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق عن التزامات متجددة من جانب الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية، بما في ذلك الشركاء المحدد في التنمية، لدعم النمو في الزراعة، وتكثيف الاستثمارات القطاعية، وتحسين الأمن الغذائي، ودعم التغذية، من أجل تحقيق القضاء على الفقر واستئصال الجوع. وكانت الجهود تهدف أيضاً إلى تشجيع الإنتاجية الأعلى والقيمة المضافة من أجل توفير فرص جديدة مدرة للدخل، واجتذاب العمال العاطلين، وخاصة أجيال الشباب. ومع الضغوط الديموغرافية العالية في السنوات الخمسين الماضية، لم تتمكن أفريقيا إلا من تلبية ٨٠ في المائة فقط من احتياجاتها الغذائية، كما تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

٢٥ - ومتابعةً لهدف إعلان الأمم المتحدة للألفية بشأن الفقر والجوع، أنشأ الاتحاد الأفريقي البرنامج الشامل باعتباره الإطار الحاكم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لغرض التنمية الزراعية، استناداً إلى الإعلان بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، والذي اعتمد في مابوتو عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠١٣، اعتمد الاتحاد الأفريقي استراتيجية لاستدامة زخم البرنامج الشامل، وأعلن عام ٢٠١٤ باعتباره سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. وفي الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، التزم الاتحاد بجعل الزراعة ركيزة رئيسية لبرنامج التحول في القارة. والتزم مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في مالابو بمضاعفة الإنتاجية الزراعية في القارة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥. وفي مؤتمر القمة أيضاً، استهلّت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحالفاً لشركاء متنوعين من أجل الوصول إلى ستة ملايين أسرة زراعية عن طريق عمليات الزراعة الذكية مناخياً على مدى السنوات السبع القادمة. وستسهم هذه المجموعة، والتي تُعرف بتحالف الزراعة الذكية مناخياً في أفريقيا، في مساعدة ٢٥ مليون مزارع ليصبحوا أكثر قدرة على الصمود والتمتع بالأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٦ - وهناك مبادرات كثيرة تدعم جهود أفريقيا في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من بينها المبادرة المتعلقة بتحدي القضاء على الجوع التي أعلنتها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وواصلها ٢٣ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تشكل الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم. وقد أصدرت الجمعية العامة أيضاً عدة قرارات بشأن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، من بينها القرار [١٧٨/٦٥](#) بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٢، أكد زعماء مجموعة البلدان الثمانية دعمهم للزراعة والأمن الغذائي في إطار مبادرة لكويلا بشأن الأمن الغذائي، واتفقوا على تعبئة ٢٠ بليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، ركزت مجموعة العشرين على تحسين أسواق الأغذية والزراعة عن طريق سياسات أفضل لتنسيق المعلومات والشفافية، والحد من التقلب المفرط في الأسعار، وإزالة القيود المفروضة على الصادرات والضرائب على الأغذية للأغراض الإنسانية غير التجارية.

٢٨ - كما تضمّن الدعم المقدم للزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا برامج محددة استهلها شركاء ثنائيون في التنمية. ويتضمن إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣، والذي اعتمد في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، التزامات محددة لدعم التنمية الزراعية في

أفريقيا عن طريق البرنامج الشامل، بما في ذلك عن طريق تحسين التكنولوجيات الزراعية، والتجهيز الزراعي، والتخزين بعد الحصاد، والوصول إلى الأسواق، والحصول على الأسمدة والمستلزمات الأخرى، بغية إيجاد سلسلة للقيمة الزراعية المتوازنة بشكل أفضل في أفريقيا، والانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. وأكدت خطة العمل الخاصة بالإعلان الهدف الذي حدده البرنامج الشامل، وهو تخصيص ٦ في المائة من النمو لقطاع أفريقيا الزراعي، ومضاعفة إنتاجه من الأرز بحلول عام ٢٠١٨. وتشمل الأمثلة الأخرى مبادرة الغذاء في المستقبل التي تقودها الولايات المتحدة، ومرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي، ومبادرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة في أفريقيا، وكذلك برامج تمولها منظمات دولية غير حكومية، مثل مبادرة إنهاء الجوع، والتي تقودها منظمة إوكسفام، وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، والذي استهلته مؤسسة روكيفيلر ومؤسسة بيل وميلندا غيتس.

٢٩ - وفي السنوات الأخيرة، فتح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصاً جديدة للتعلم المتبادل في مجال الزراعة وكذلك لنقل التكنولوجيات الجديدة. وقد اتبعت هذه الشراكات مسارات ونهجاً مختلفة، مع التركيز بصورة متبادلة على التعاون الاقتصادي، والأعمال التجارية الزراعية، والزراعة الأسرية، والبحث العلمي، والابتكار. غير أن البيانات الخاصة بالتعاون، والمستمدة من شركاء جدد، بيانات مجزأة، وليست موحدة، وذات نوعية متباينة.

التزام: تحقيق معدل نمو سنوي للزراعة بنسبة ٦ في المائة وتخصيص ١٠ في المائة من موارد الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية^(٢)

٣٠ - تمشياً مع إعلان مابوتو، تواصل البلدان الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ التزاماتها في إطار البرنامج الشامل. وفيما يتعلق بالهدف الذي حدده البرنامج الشامل، وهو تخصيص ٦ في المائة من النمو للإنتاج الزراعي، حققت عشرة بلدان أفريقية هذا الهدف أو تجاوزه، وحققت أربعة بلدان زيادة من خمسة إلى ستة في المائة (انظر الوثيقة A/69/161). وقد وصل متوسط نمو الإنتاج الزراعي في القارة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١ إلى ٣,٦ في المائة، وهو أقل من المتوسط الذي بلغ ٤,٧ في المائة في العشرين عاماً السابقة. وكان النمو يعتمد بدرجة كبيرة على استخدام المزيد من الأراضي والعمال، بدلاً من مكاسب الإنتاجية والابتكارات الزراعية.

(٢) إعلان بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، والذي اعتمد في الجمعية العادية الثانية للاتحاد الأفريقي، المعقودة في مابوتو عام ٢٠٠٣ (Assembly/AU/Decl.7(II)).

٣١ - وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية، حقق ١٢ بلداً أفريقيًا أو تجاوز هدف تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية، بينما حقق ١٣ بلداً آخر نسبة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ في المائة. وحتى تلك البلدان التي لم تحقق هذا الهدف أمكنها إحراز بعض التقدم. غير أن الاستثمارات العامة من جانب الحكومات الوطنية تتعلق إلى حد كبير بالجهود المبذولة من جانب الشركاء في التنمية لدعم الزراعة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المؤسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة من جانب بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انخفضت من ١٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٨٠ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٣، تجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية القطرية في ثمانية بلدان أفريقية فقط، وكانت أقل من ٥ في المائة في ٢٩ بلداً أفريقيًا. غير أنه في أعقاب أزمة الأسعار الغذائية في عام ٢٠٠٨، تحسنت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة، فزادت من ١,٩ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٣ بلايين دولار أمريكي في عام ٢٠١١.

٣٢ - وفي هذا السياق، وفي إطار مبادرة لكويلا للأمن الغذائي، التزم أعضاء مجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بزيادة المعونة المقدمة للأغذية والأمن الغذائي بدرجة كبيرة، بما في ذلك عن طريق التزامات متعددة السنوات بالموارد. ووافقوا بشكل خاص على تعبئة ٢٠ بليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات عن طريق استراتيجية منسقة وشاملة تركز على التنمية الزراعية المستدامة، مع مواصلة التزامهم القوي بتقديم مساعدة كافية للمعونة الغذائية في حالات الطوارئ. وبلغت التعهدات الفعلية للمبادرة في نهاية المطاف ٢٢,٢ بليون دولار أمريكي لدعم الأمن الغذائي الأفريقي. غير أن ٦,٨ بليون دولار أمريكي فقط من مجموع المبالغ التي تم التعهد بها تمثل تمويلًا إضافيًا، أما المبلغ المتبقي فيمثل التمويل الذي تم الالتزام به من قبل. وحتى آذار/مارس ٢٠١٣، بلغت المصروفات الفعلية من هذه التعهدات مع مبادرات ملموسة ٦٧ في المائة من المجموع. وطبقاً للتقرير الختامي لمبادرة لكويلا للأمن الغذائي عام ٢٠١٢، فإنه من بين ١٣ بلداً مانحاً التزمت بمبادرة لكويلا، صرفت سبعة بلدان فقط تعهداتها بالكامل، وهي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإيطاليا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا.

٣٣ - ويُعد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي آلية متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ التعهدات التي أعلنتها مجموعة العشرين في بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويتمثل الهدف في تحسين الإيرادات والأمن الغذائي والتغذوي في البلدان المنخفضة الدخل عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية. ومنذ عام ٢٠١٠، تم التعهد بمبلغ ١,٥ بليون دولار أمريكي لنواذ

تمويله العامة والخاصة، مع الموافقة على مشاريع في ١٢ بلداً أفريقياً. وقد التزمت البلدان المانحة أيضاً باستخدام البرنامج الشامل بوصفه إطاراً للدعم الذي تقدمه للتنمية الزراعية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تمويل عملية البرنامج الشامل. ويهدف الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للبرنامج الشامل، والذي يتولى البنك الدولي تشغيله، إلى بناء قدرات مؤسسات البرنامج الشامل، وتمويل عملياته. وحتى الآن، يوجد لدى الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين ست جهات مانحة، من بينها مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وأيرلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والتي صرفت مجتمعة ٣٥ مليون دولار أمريكي حتى عام ٢٠١٢ من المبلغ الذي التزمت به، وهو ٥٠ مليون دولار. وقامت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً بتنفيذ إصلاحات رئيسية تهدف إلى تحرير الأسواق الزراعية. وفي حين أن مجموع الدعم المقدم للزراعة لم ينخفض بالقيمة الإسمية خلال العقد الماضي، إذ بلغ في المتوسط نحو ٣٨٩ بليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، إلا أن حصة التداير المشوهة للأسواق، مثل دعم الأسعار، وإعانة المدخلات قد انخفضت بدرجة كبيرة من ٩٠ في المائة في ثمانينات القرن الماضي إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإنه لا تزال هناك تشوهات كثيرة.

٣٣ - ويُعد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي آلية متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ التعهدات التي أعلنتها مجموعة العشرين في بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويتمثل الهدف في تحسين الإيرادات والأمن الغذائي والتغذوي في البلدان المنخفضة الدخل عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية. ومنذ عام ٢٠١٠، تم التعهد بمبلغ ١,٥ بليون دولار أمريكي لنوافذ تمويله العامة والخاصة، مع الموافقة على مشاريع في ١٢ بلداً أفريقياً. وقد التزمت البلدان المانحة أيضاً باستخدام البرنامج الشامل بوصفه إطاراً للدعم الذي تقدمه للتنمية الزراعية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تمويل عملية البرنامج الشامل. ويهدف الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للبرنامج الشامل، والذي يتولى البنك الدولي تشغيله، إلى بناء قدرات مؤسسات البرنامج الشامل، وتمويل عملياته. وحتى الآن، يوجد لدى الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين ست جهات مانحة، من بينها مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وأيرلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والتي صرفت مجتمعة ٣٥ مليون دولار أمريكي حتى عام ٢٠١٢ من المبلغ الذي التزمت به، وهو ٥٠ مليون دولار. وقامت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً بتنفيذ إصلاحات رئيسية تهدف إلى تحرير الأسواق الزراعية. وفي حين أن مجموع الدعم المقدم للزراعة لم ينخفض بالقيمة الإسمية خلال العقد الماضي، إذ بلغ في المتوسط نحو ٣٨٩ بليون

دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، إلا أن حصة التدابير المشوهة للأسواق، مثل دعم الأسعار، وإعانة المدخلات قد انخفضت بدرجة كبيرة من ٩٠ في المائة في ثمانينات القرن الماضي إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإنه لا تزال هناك تشوهات كثيرة.

٣٤ - كما أن شركاء أفريقيا الجدد في التنمية^(٣)، من الكيانات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، قد زادت من دعمها للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في أفريقيا، مع أن هذه الجهود كانت ثنائية في طبيعتها بدرجة كبيرة. ففي السنوات الأخيرة، كثّف شركاء جدد، مثل البرازيل، وتركيا، والصين، والهند من مساهماتهم في التعاون التقني، وتشجيع الاستثمار الجديد في الزراعة في أفريقيا. فقد زاد الاتحاد الروسي، والبرازيل، والصين، والهند من استثماراتهم في المشاريع الزراعية، مما كان له أثر إيجابي على العمالة الريفية، وزادت الإنتاجية الزراعية والصادرات. غير أنه لا تتوفر معلومات إجمالية عن التزامات هؤلاء الشركاء للزراعة في أفريقيا. وعندما تتوفر بيانات عن التنفيذ الفعلي، فإنها تكون مجزأة بشكل عام وذات نوعية ضعيفة، وهذا يعزى في جانب كبير منه إلى أن التعاون يتخذ أشكالاً مختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن تعاون البرازيل والصين في مجال التنمية الزراعية في إثيوبيا، وزمبابوي، وغانا، وموزامبيق يشمل طرائق دعم متباينة بدرجة كبيرة، بما في ذلك المنح، والقروض بشروط ميسرة، والصفقات التجارية، والاستثمار التجاري، وكذلك المساعدة التقنية، وتقاسم المعارف بشأن سياسات التنمية الزراعية الناجحة.

٣٥ - وفي حين أن التدابير المذكورة أعلاه التي اتخذتها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية على مدى السنوات العديدة الماضية قد ساهمت في تحسين الأداء الزراعي في أفريقيا، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. فلا تزال غلات الحبوب في أفريقيا من بين أقل الغلات في العالم. كما عجزت الأراضي الزراعية عن مسايرة النمو السكاني، ويخضع منها ٦ في المائة فقط للري، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الزراعة البعلية، والتأثر بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن التطلعات الزراعية للقارة تصطدم أيضاً بصعوبة الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية والإقليمية.

(٣) تتعلق الأغلبية الكبيرة من المعلومات المنهجية المتاحة للتقرير عن مساهمات محددة من شركاء أفريقيا الجدد في التنمية، والموجهة للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بمبادرات ثنائية على مستوى المشاريع بصورة أساسية.

التزام: تحسين الأمن الغذائي عن طريق إنشاء احتياطات غذائية في حالات الطوارئ وتعزيز نظم المعلومات والإنذار المبكر بشأن توافر الأغذية

٣٦ - استجابة للتحديات الماثلة في مجاليّ تغيُّر المناخ والطاقة الإحيائية، طالب مؤتمر عام ٢٠٠٨ الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المجتمع الدولي بزيادة المساعدات المقدمة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتلك الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار الأغذية، بتحسين الأمن الغذائي العالمي، وتحقيق زيادة في الاستثمار الزراعي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز التمويل المترتب على ذلك. وكان المؤتمر يمثل لحظة فاصلة بالنسبة للالتزام الدولي بدعم الأمن الغذائي، حيث أعلنت حكومات كثيرة عن التزامات مالية أكيدة موجّهة للبلدان الأكثر تأثراً بأزمة الأغذية العالمية.

٣٧ - وفي هذا السياق، اضطلعت البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية بسلسلة من المبادرات الهادفة إلى تحسين الدعم المقدم للأمن الغذائي في الإقليم الأفريقي. ومن بين هذه المبادرات، استهل الاتحاد الأفريقي القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للاتحاد بغية مساعدة دوله الأعضاء من أجل تحسين قدراتها على وضع خطط أفضل للظواهر الجوية المتطرفة والكوارث الطبيعية، والتأهب لها ومواجهتها. وتهدف الوكالة إلى مساعدة دولها الأعضاء على حماية الأمن الغذائي لسكانها المعرضين. وتم أيضاً إنشاء شبكات أمان للحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وقد ساعدت احتياطات الحبوب الاستراتيجية، بما في ذلك جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إنشاء شبكات إقليمية موجهة للاحتياطات الغذائية في حالات الطوارئ. غير أنه برغم هذه الجهود، لم تمثل هذه الاحتياطات سوى ١٧ في المائة فقط من إجمالي الطلب على الحبوب في أفريقيا جنوب الصحراء.

٣٨ - وقد ساند المجتمع الدولي هذه الجهود عن طريق مبادرات شجعتها وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، والتي دعمت شبكات المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الوطني والإقليمي. وفي أعقاب المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، واصلت مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة توسعها، فكانت تعمل بصورة أساسية مع صغار المزارعين لزيادة الإنتاج الغذائي عن طريق البذور المحسنة والأسمدة.

٣٩ - وفي حين أن فترة التعهد الخاصة بمبادرة كويلا للأمن الغذائي قد اقتربت من نهايتها، إلا أن النطاق والإحاح اللازمين لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام لا يزالان على نفس القدر من الأهمية الآن مثلما كان الحال في عام ٢٠٠٩. واعترافاً بهذا التحدي من ناحية، استهلّت مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١٢ التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي

والتغذية، بهدف انتشال ٥٠ مليون شخص من الفقر خلال فترة مدتها ١٠ سنوات، والتصدي لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية من خلال نهج أكثر تنسيقاً على المستوى القطري في أفريقيا. ويعد التحالف الجديد التزاماً مشتركاً من جانب: (أ) القيادة الأفريقية لإعطاء دفعة للخطة والسياسات القطرية الفعالة من أجل الأمن الغذائي؛ (ب) والشركاء من القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات حيثما تسمح الظروف؛ (ج) وجهود الشركاء في التنمية (مجموعة البلدان الثمانية) لتوسيع قدرة أفريقيا على النمو الزراعي السريع والمستدام. وقد دعم التحالف الجديد حزمة من "الإجراءات التمكينية" في عدد من البلدان الأفريقية، مع التركيز على صغار المزارعين وعلى المرأة.

٤٠ - لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي، اتبعت البلدان الأفريقية استراتيجيات مختلفة لتجنب حالات النقص الغذائي، وحماية فئات السكان الأكثر تعرضاً. وتشمل الجهود إنشاء احتياطات حبوب استراتيجية، وبرامج للحماية الاجتماعية، وإلغاء الضرائب على الواردات الغذائية.

٤١ - لمواجهة مشكلة تقلب أسعار الأغذية، وافق وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في عام ٢٠١١ على خطة عمل لمواجهة تقلب الأسعار، بما في ذلك الالتزام بمجموعة عريضة من الإجراءات لزيادة النمو الزراعي والقدرة على الصمود، مع توجيه اهتمام خاص لصغار المزارعين. وتشمل الإجراءات تحسين قدرات الإمدادات الغذائية، وتعزيز نظم البحوث الزراعية والابتكارات، وتشجيع بحوث الأرز وإنتاجه، وهيئة بيئة مواتية لزيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة. وتم اتخاذ إجراءات هامة منذ عام ٢٠١١، بما في ذلك إنشاء: (أ) مبادرة البحوث الدولية لتحسين القمح؛ (ب) والمبادرة العالمية للرصد الزراعي؛ (ج) ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، والذي يهدف إلى تطوير نظم إنذار مبكر بالآزمات الغذائية الوشيكة في جميع أنحاء العالم عن طريق توفير إطار رصد بيانات الإنتاج، والطلب، والأسعار، والتجارة، والمخزونات على المستوى القطري.

٤٢ - وعلى الرغم من هذه المبادرات، لم تتمكن أفريقيا حتى الآن من تحقيق غايات الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الجوع. فيتضح من آخر تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية أن نسبة السكان في أفريقيا الذين يعيشون في فقر مدقع انخفضت من ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وبالمثل، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا بصورة متواضعة من ٣٣ في المائة إلى ٢٥ في المائة خلال نفس الفترة. وانخفضت نسبة نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة بصورة هامشية من ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع أنه ليس من المحتمل أن

تفني معظم البلدان الأفريقية بهذه الغايات بحلول عام ٢٠١٥، اعترفت منظمة الأغذية والزراعة بأن هناك ١٢ بلداً أفريقياً حققوا غايات الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: أنغولا، وبنن، وتوغو، والجزائر، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغانا، والكاميرون، والمغرب، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا.

٤٣ - وتعتبر الجهود الوطنية وحدها، بدون استراتيجية دون إقليمية منسقة، غير كافية للاستجابة بفعالية لحالات نقص الأغذية الواسعة الانتشار. وعلى سبيل المثال، يُقدر أن الجفاف في القرن الأفريقي قد أضر في ١٣ مليون شخص في إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا. وفي حين أن أجزاء من هذه البلدان وبلدان أخرى في الإقليم شهدت وفرة في المحاصيل، إلا أن هذه الأرصد الغذائية الفائضة عجزت عن الوصول إلى قنوات التوزيع في البلدان المتضررة بسبب رداءة البنية التحتية والقيود المرهقة على الحدود.

التزام: بيئة سياسات الدعم الخاصة بالتغذية على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى القارة، والنهوض بهذه التغذية

٤٤ - كثفت البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية التزامها بدعم تعميم التغذية في تدخلاتها. وبمثل برنامج الأمن الغذائي والتغذوي التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهداً رئيسياً لتحسين الأمن الغذائي، والأثر التغذوي لخطط الاستثمار الزراعي الخاصة بالبرنامج الشامل عن طريق تشجيع النهج المتعدد القطاعات. وتشمل الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة على حد سواء تقديم الدعم للتغذية. وهذا الاهتمام المتزايد بالتغذية في إطار مبادرات الأمن الغذائي يقابله اتجاه مماثل في المجتمع الدولي والعديد من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يجعل هذه المبادرات ضرورية من أجل التصدي للتغذية عن طريق نهج متعدد الأبعاد لا يشمل سياسات جديدة فحسب، وإنما يشمل الدعوة المكثفة أيضاً.

٤٥ - ومع أن هذه الالتزامات لا يمكن قياسها بسهولة، إلا أن كثير من الخطط الوطنية للاستثمار في مجالي الزراعة والأمن الغذائي التابعة للبرنامج الشامل تتضمن أهدافاً تغذوية. غير أن معظم هذه الخطط تنقصها الإجراءات الملموسة المطلوبة لضمان الأمن التغذوي، وتركز كثيراً على الاستفادة من الأغذية واستئصال الجوع. وقد بادرت الشراكة الجديدة بتعزيز قدرتها على التصدي للتغذية عند صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية، عن طريق تعميم التغذية من خلال عدد من حلقات العمل ومبادرات الدعوة المماثلة، والتي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية إدراج العناصر التغذوية في سياسات واستراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي في

أفريقيا. وقد أعدت أيضاً ورقات عمل خاصة بالتغذية وأقرتها الدول الأعضاء. وتلخص هذه الورقات حالة التغذية في فرادى البلدان الأفريقية، مع تحديد سياسات وبرامج رئيسية، وتصوير "حرائط طريق" قطرية محتملة لتعميم التغذية في عمليات الخطط الوطنية للاستثمار في مجاليّ الزراعة والأمن الغذائيّ.

٤٦ - وحتى الآن فإن الجهود المبذولة لتعميم التغذية في سياسات ومبادرات الأمن الغذائي لا تزال في مراحلها المبكرة، وتتاح معلومات محدودة عما تحقق من نتائج، وعن القيود، والتحديات، والفرص. وبينما قد تتاح معلومات عن الاحتياجات الخاصة بالتغذية والمغذيات الدقيقة على المستوى القطري، وتستخدم لدعم التخطيط الاستراتيجي، فإنه لا يعرف الكثير عن المخصصات العامة من الموارد لأنشطة التغذية على المستويات الوطنية والقطرية والعالمية.

٤٧ - وكجزء من جهود الشراكة الجديدة لدعم التغذية في أفريقيا، استهلكت هذه الشراكة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والشراكة من أجل نماء الطفل، برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في إطار البرنامج الشامل. فهذه البرامج تربط التغذية المدرسية بالتنمية الزراعية المحلية، وبذلك تعمل على تحسين تخصيص الموارد من أجل الأمن الغذائي، والتغذية، ونماء الطفل. وهناك مبادرات أخرى للشراكة الجديدة بشأن التنمية تشمل برنامج الأيتام والأطفال المعرضين للأذى؛ وبدء "الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية" في جنوب أفريقيا؛ وصياغة تحليل رائد عن إثيوبيا، وأوغندا، وسويسرا، ومصر لقياس تكلفة الجوع في أفريقيا، مع التركيز على نقص التغذية لدى الأطفال.

٤٨ - وعلى نطاق عالمي بدرجة أكبر، فإن حركة تعزيز التغذية، التي استهلكت في الاجتماع السنوي المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأقرها أكثر من مائة كيان، من بينها حكومات، ووكالات بحوث، ووكالات للتعاون الإنمائي، ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، تشجع التغذية في البرنامج العالمي للأمن الغذائي. ويوجد حالياً ٣٤ بلداً أفريقياً يشارك في هذه الحركة - وهي بمثابة جهد جماعي من جانب الحكومات، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والجهات المانحة، والأعمال التجارية، والباحثين لتحسين التغذية. وفي إطار هذه الحركة، يحدد الزعماء الوطنيون أولويات الجهود من أجل التصدي لسوء التغذية عن طريق وضع السياسات الصحيحة، والتعاون مع الشركاء لتنفيذ برامج ذات أهداف تغذوية مشتركة، وتعبئة الموارد لتعزيز التغذية بصورة فعالة، مع التركيز بصورة أساسية على تمكين المرأة. وتدعم الشراكة الجديدة إدراج البلدان الأفريقية ضمن بلدان حركة تعزيز التغذية حتى يتسنى بدء الجهود لتحديد تكلفة تعزيز أنشطة التغذية المخططة بغية تعبئة المزيد من الموارد.

باء - تمويل التنمية

٤٩ - يتيح توافق آراء مونتهري الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية، إطاراً حاكماً لتمويل التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويحدد التوافق العناصر التالية باعتبارها أساسية لتمويل التنمية: (أ) تعبئة موارد مالية محلية لأغراض التنمية؛ (ب) وحشد الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الدولية الخاصة الأخرى؛ (ج) والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية^(٤)؛ (د) وزيادة التعاون المالي والتقني الدوليين لأغراض التنمية؛ (هـ) والديون الخارجية؛ (و) وتعزيز تناسق واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعماً للتنمية لأغراض الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وفي توافق آراء مونتهري، حث زعماء العالم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على بذل جهود ملموسة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نمواً. كما طالبوا بالتنفيذ الكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات بعد ذلك في مؤتمر الدوحة الدولي لمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠٠٨.

٥٠ - وقد أعلن الشركاء في التنمية عن التزامات هامة في هذه المجالات الستة. فقد تعهدت مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة المساعدة الإنمائية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، كما التزمت في عام ٢٠٠٥، من خلال المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، بإلغاء مائة في المائة من الديون المستحقة على بلدان هذه المبادرة لثلاث مؤسسات متعددة الأطراف^(٥). وفي الإعلان المشترك بين مجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا لعام ٢٠١١، كرر زعماء بلدان هذه المجموعة دعوتهم للمحافظة على قدرة أفريقيا على تحمّل الديون. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة قراراً أكدت فيه على أهمية عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول (انظر القرار ١٩٨/٦٧).

٥١ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، جدد زعماء العالم التفكير في كيفية توفير التمويل للتنمية بصورة كافية، خاصة في سياق صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

(٤) مع أن دور التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية يعد أحد مجالات العمل الرئيسية وركائز عملية تمويل التنمية، وخاصة نظراً لتزايد أهمية المعونة لصالح التجارة، فقد تقرر تغطية التجارة الدولية، بما في ذلك المعونة لصالح التجارة، في تقرير الاستعراض الذي يجري في المستقبل كل سنتين.

(٥) رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي.

٥٢ - وفي حالة أفريقيا والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية للمساعدة في التعجيل بالنمو الاقتصادي، وانتشال السكان من الفقر المدقع على امتداد العقود القليلة الماضية، ومن المتوقع أن تظل مصدراً حاسماً لتمويل التنمية، خاصة بالنسبة لأفقر الاقتصادات والبلدان التي تعاني من النزاعات وبعد انتهاء النزاع، وذات الفرص المحدودة أو المعدومة للوصول إلى أسواق رأس المال. فقد أدت الانخفاضات في المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل عام في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، كنتيجة جزئية لأزمة منطقة اليورو، إلى إثارة أسئلة رئيسية عن عولمة المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، شهدت الأوضاع العالمية لتمويل التنمية تحولاً رئيسياً، مع زيادة كبيرة في عدد الجهات الفاعلة - الثنائية والمتعددة الأطراف والعامة والخاصة - وطرائق مالية جديدة ومبتكرة. وقد اتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأهمية خاصة في السنوات الأخيرة، مع زيادة اتساعه ونطاقه.

٥٤ - وتتمثل التحديات التي تواجه أفريقيا في تحسين تعبئة العائدات المحلية واعتماد السياسات الصحيحة في نفس الوقت، وإنشاء مؤسسات يعول عليها لاستغلال الموارد الإضافية المتأتية من مصادر عامة وخاصة خارجية.

التزام: بذل جهود ملموسة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة فعالة من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية

٥٥ - يتضح من الأرقام الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٣٤,٨ بليون دولار أمريكي بعد انخفاضها في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عندما كانت البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية تواجه تدابير التقشف. وكانت هذه النسبة تمثل قرابة ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة، وهي نسبة لا تزال بعيدة عن بلوغ الهدف المخصص وهو ٠,٧ في المائة. ومع هذا، فإن عدداً من البلدان، من بينها الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا تواصل تقديم ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. والأمر الوثيق الصلة بأفريقيا على نحو خاص هو أن البيانات الأولية توضح أن حجم المعونة المقدمة لأفريقيا بلغت في المتوسط نحو ٥٠ بليون دولار أمريكي في السنوات الثلاث الماضية، أي أقل بمقدار ١١ بليون دولار أمريكي تقريباً عن مستوى عام ٢٠١٠ الذي تضمنته التزامات مجموعة البلدان الثمانية عام ٢٠٠٥. وكان

تقرير المسألة الصادر عن قمة مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠١٣ قد قيّم أداء الجهات المانحة في هذا الصدد بأنه مُرضٍ فحسب.

٥٦ - ومع أن نصيب أفريقيا من مخصصات المعونة التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يعدّ النصيب الأعلى، فإن نصيب أفريقيا من مخصصات المعونة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ظلّ ثابتاً نسبياً، حيث بلغ في المتوسط نحو ٣٧ في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وهذا يشير إلى أن الجهات المانحة لها تعطي الأولوية لأفريقيا في تخصيص المعونة، بالرغم من التعهدات المقدمة في هذا الصدد. وهذا أمر يدعو إلى القلق، نظراً للدور الهام الذي قامت به المعونة في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٥٧ - وقد شهد العقد الماضي أيضاً ظهور مجموعة متنوعة من الشركاء الجدد في مجال المعونة، من بينها الاتحاد الروسي، والبرازيل، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والصين، والمملكة العربية السعودية، والهند. وأصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب مصدراً تكاملياً تتزايد أهميته في سياق تمويل التنمية. وعموماً، مع حلول عام ٢٠١١، قدرت تدفقات المعونات الميسرة من الاقتصادات الناشئة إلى البلدان المنخفضة الدخل بما يتراوح ما بين ١٢ بليون دولار و ١٥ بليون دولار، وكانت تمثل قرابة ١٠ في المائة من مبلغ المعونة الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. أما الصين، التي تساهم بنحو نصف مجموع تدفقات المعونة المقدمة من الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند فقد زادت من المنح التي تقدمها على شكل مساعدة تقنية بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠ في المائة، ليصل المبلغ السنوي إلى ٦٧ بليون دولار أمريكي، مع توجيه نحو ٤٠ في المائة من هذه التدفقات مجتمعة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

٥٨ - وتواصل البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية تنفيذ التزاماتها بشأن فعالية المعونة تمشياً مع إعلان باريس، وبرنامج عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجالات من قبيل تعزيز ملكية البلدان المتلقية للتنمية، وفك ربط المعونة، إلا أنه لا تزال ثمة تحديات. فلم يكن التقدم العام بشأن فعالية المعونة كافياً لتحقيق معظم الغايات التي حددها إعلان باريس.

٥٩ - وقد جاء في تقرير عام ٢٠١٤ المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في بوسان، جمهورية كوريا، أنه برغم التحديات التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية، ظلّ الالتزام بفعالية المعونة قوياً. وأوضح التقرير أن التقدم بشأن فك ربط المعونة لا يزال مستمراً، مع ارتفاع

نسبة المعونة غير المقيدة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية من ٧٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠١٢،

٦٠ - وزادت نسبة المعونة غير المقيدة المقدمة للبلدان الأفريقية بصورة هامشية من ٨٤ في المائة في المتوسط إلى ٨٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وشهدت البلدان الأفريقية الأقل نمواً زيادة كبيرة، من متوسط ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وكان هناك أيضاً بعض التقدم في إمكانية التنبؤ بالمعونة. وعلى سبيل المثال، من بين البلدان التي قدمت تقارير لإطار الرصد العالمي في عام ٢٠١٣، تم صرف ٨٤ في المائة من الالتزامات المقررة على النحو المخطط (خلال السنة المالية).

٦١ - وبينما تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية اليوم بدور أقل أهمية في أفريقيا مقارنة بالوقت الذي تم فيه التوصل إلى توافق آراء موننتيري، فإن الاتجاهات الأخيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك من حيث الحجم والتخصيص القطري وإمكانية التنبؤ، تكشف عن اتجاهات تبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، فإن فعالية المعونة، وخاصة شفافية المعونة، لا تزال تشكل تحدياً بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالحصول على معلومات حديثة عن المساعدة الإنمائية لتخطيط هذه الموارد وإدارتها بفعالية. وهذا الافتقار إلى المعلومات يزيد من تعقيد العملية التي يستطيع بها المواطنون محاسبة حكوماتهم عن استخدام الموارد العامة. فقد ساعدت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي مبادرة طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين تسعى لتحسين شفافية المعونة والتنمية والموارد الإنسانية، على جمع البلدان المانحة والبلدان المتلقية، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء آخرين للعمل معاً بشأن زيادة شفافية المعونة.

التزام: متابعة تدابير تخفيف أعباء الديون بنشاط وبسرعة، حسب مقتضى الحال، بما في ذلك سرعة تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطريقة فعالة وبالكامل

٦٢ - أحرزت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون تقدماً كبيراً. وعلاوة على ذلك، فإن مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي ساعد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تصفية ديونها التجارية بإجراء خصم كبير. وبموجب نهج إيفيان، دعم الشركاء في التنمية جهود البلدان الأفريقية غير المثقلة بالديون لإدارة مشاكل ديونها، بما في ذلك عن طريق عمليات الشطب الجزئي. فمن بين ٣٣ بلداً أفريقياً مؤهلة حالياً، أو يمكن أن تكون مؤهلة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصل ٢٩ بلداً إلى نقطة الإنجاز، وحصلت على إعفاء نهائي من أعباء الديون بموجب مبادرة

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلغاء مائة في المائة من الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وبلغ مجموع جهود الإعفاء من أعباء الديون بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون والمؤهلة ١٠٥ بلايين دولار أمريكي بالقيمة الاسمية بحلول نهاية عام ٢٠١٢. فتم شطب أكثر من ٥,٥ بلايين دولار أمريكي من الديون التجارية الخارجية التي لا تشملها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في ١٥ بلداً أفريقياً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي دعمها مرفق تخفيض الديون. ونتيجة لهذه الإجراءات، انخفضت مدفوعات الخدمة التي تحسب كنصيب من الصادرات من ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢.

٦٣ - ومع هذا، لا تزال هناك عدة تحديات. فبالنسبة للبلدان الأفريقية الأربعة (إريتريا، وتشاد، والسودان، والصومال) التي لم تستكمل بعد متطلبات تخفيف أعباء الديون بالكامل، يلزم بذل جهود داخلية متواصلة، وتقديم دعم مستمر من المجتمع الدولي خلال الفترة الانتقالية. ثم إن ضمان مشاركة الدائنين من القطاع الخاص والجهات المانحة الثنائية من غير أعضاء نادي باريس في عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يزال منقوصاً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مجموع أرصدة الديون الخارجية الأفريقية بنسبة ٧٠ في المائة من الذروة التي بلغت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون/المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في عام ٢٠٠٦، ليصل إلى ٣٣١ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، وكان معظم هذا التراكم بسبب الديون التجارية. وقد أدى هذا إلى تدهور القدرة على تحمل الديون بين الثلاثين بلداً أفريقياً التي أنجزت عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يواجه ١٥ بلداً حالة مديونية معتدلة ويواجه أربعة بلدان حالة مديونية حرجية. وبينما نجحت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في تخفيض أعباء ديون الكثير من البلدان الأفريقية، لا يزال المجتمع المدني يفتقر إلى إجراء خاص بالإفلاس الدولي لإعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان المنخفضة الدخل. وقد تكون لهذه الحالة دلالات هامة بالنسبة لتكلفة وسرعة حل مشاكل الديون في المستقبل - وهي حالة محتملة نظراً للاتجاهات الحالية في القدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نظراً لتنوع مصادر التمويل الدولي، أصبحت إدارة الديون الدولية في البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا أكثر تعقيداً وتحدياً.

التزام: زيادة عائدات الضرائب عن طريق تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة حماية الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال؛ وتشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ وتعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف لمواجهة هروب رأس المال

٦٤ - تعهدت الحكومات الأفريقية بتعزيز الإيرادات العامة وتقييد التدفقات المالية غير المشروعة (والذي يتناوله التقرير تحت موضوع "الحكم الرشيد"). وتشمل ركيزة تعبئة الموارد المحلية في خطة العمل المتعددة السنوات من أجل التنمية لمجموعة العشرين، والتي اعتمدت في سيول عام ٢٠١٠، التزامات بدعم تطوير نظم ضريبية أكثر فعالية، ودعم العمل لمنع تآكل القواعد الضريبية.

٦٥ - وقد عملت بلدان أفريقية كثيرة على تحسين كفاءة وفعالية جهودها الخاصة بتحديث إيراداتها عن طريق توسيع قاعدتها الضريبية، وإنشاء هيئات مستقلة للإيرادات. وقد اعتمد معظم البلدان الأفريقية ضرائب القيمة المضافة، وأصدرت عدة بلدان تشريعات خاصة بتسعير التحويل. وقد انضم ٢٤ بلداً أفريقياً من البلدان الغنية بالموارد إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تهدف إلى ضمان الإدارة الأفضل عن طريق التحقق من المدفوعات والإيرادات ونشرها بالكامل. وقد وضع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، والذي يضم في عضويته ٣٦ بلداً، منهجاً لمساعدة إدارات الضرائب الأفريقية على تقاسم الممارسات الجيدة، وتحديد أولويات ضريبية، وتحسين المشروعية الضريبية.

٦٦ - وتم أيضاً تعزيز الجهود الدولية بشأن المسائل الضريبية. وتقدم فرقة العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بالضرائب والتنمية الدعم للبلدان النامية بشأن مكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي، وإيجاد نظم فعالة لتسعير التحويل. ويضم المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في الوقت الحالي ١٧ بلداً أفريقياً. وبالإضافة إلى التدابير التي وضعت لتشجيع تبادل المعلومات الضريبية، تم إنشاء منتدى عالمي لتسعير التحويل، ونشرت الأمم المتحدة الدليل العملي لتسعير التحويل للبلدان النامية، والذي يقدم توجيهات بشأن السياسة العامة، والجوانب الإدارية لتطبيق تحليل تسعير التحويل على معاملات الشركات المتعددة الجنسيات.

٦٧ - ومنذ توافق آراء مونتيري، زادت إيرادات أفريقيا المحلية بمقدار أربعة أمثال تقريباً وتجاوزت ٧٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، أو أكثر من ١٠ أمثال مستوى المساعدة الإنمائية. وحققت جميع تجمعات البلدان الأفريقية تقدماً في تعبئة الموارد المحلية، حيث تحققت أكبر زيادة في البلدان الغنية بالموارد. وزاد مجموع الإيرادات الحكومية، كحصة من الناتج

القومي الإجمالي، باستثناء المنح، من ٢٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ما يزيد عن قرابة ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، وساعد على ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى هبوط حاد في الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٩، والتي استردت عافيتها جزئياً منذ ذلك الوقت. وانخفضت الإيرادات الحكومية، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، بمقدار نقطتين مئويتين لتصل إلى ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، ولكن هذا الانخفاض كان ينطبق بصورة أساسية على كبار مصدري النفط.

٦٨ - وعلى الرغم من التقدم الطيب الذي أُحرز في تعبئة الإيرادات المحلية، لا تزال هناك فجوة هامة بين أفريقيا والبلدان المتقدمة. فمقارنة بعدد كبير من البلدان المتقدمة، لا تزال القاعدة الضريبية في معظم البلدان الأفريقية ضيقة نسبياً، ويعمل عدد كبير من الشركات في القطاع غير الرسمي، وبذلك لا تخضع للضرائب. وغالباً ما يؤدي الروتين البيروقراطي في بلدان كثيرة إلى إرغام الشركات الصغيرة على العمل في القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإن ترتيبات التجارة الحرة المتسعة، والمنافسة الضريبية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ساهمت في تضيق القاعدة الضريبية في بلدان كثيرة. ونتيجة لذلك، فإن الشركات التي تدفع الضرائب، والتي تعمل في القطاع الرسمي ينتهي بها الأمر إلى تحمل عبء الضرائب التي تواجه أعلى المعدلات الضريبية في العالم. وفضلاً عن ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تنتقص من قدرة العديد من البلدان على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية.

التزام: تهيئة الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتيسير تدفقات الاستثمار المباشر، وتعزيز الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية على اجتذاب رأس المال الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي

٦٩ - التزم الزعماء الأفارقة بتشجيع وزيادة تدفقات رأس المال الخاص كنهج طويل الأجل للتصدي لفجوة الموارد في أفريقيا. فقد وضعت البلدان الأفريقية حوافز لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. ووقّعت البلدان الأفريقية أكثر من ٣٠٠ ١ معاهدة ثنائية للاستثمار، واتفاقات دولية أخرى للاستثمار بهدف توفير حماية للمستثمرين الأجانب. وطبقاً لتقرير البنك الدولي المعنون ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤، نفذت ٣١ حكومة من مجموع ٤٧ حكومة في أفريقيا جنوب الصحراء إصلاحاً تشريعياً واحداً على الأقل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ومن بين البلدان العشرين التي تعمل على تضيق الفجوة مع الحدود التشريعية منذ عام ٢٠٠٩، يوجد تسعة بلدان في أفريقيا.

٧٠ - وقد عملت البيئات المحسنة للاقتصاد الكلي والبيئات التشريعية على زيادة جاذبية الإقليم للمستثمرين الدوليين. وكان هذا بمثابة عامل رئيسي لتعبئة الاستثمار الأجنبي. وطبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، زادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على أفريقيا بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٥٧ بليون دولار أمريكي. ومع أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على أفريقيا تبدو متواضعة في حجمها من المنظور العالمي، إلا أنه كان لها أثر كبير. فكان الاستثمار المباشر الأجنبي يمثل أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الاستثمارات في أكثر من ثلث البلدان الأفريقية، وساعد على زيادة معدل الاستثمار بأربع نقاط مئوية تقريباً منذ أواخر تسعينات القرن الماضي. ومع أن القطاعات الاستخراجية حصلت على معظم الاستثمارات، فإن قطاعي المصنوعات والخدمات يمثلان الآن قرابة ثلثي قيمة مشاريع الاستثمار المباشر الأجنبي المعلنة حديثاً في عام ٢٠١٣. وبدأت شركات التكنولوجيا تستثمر أيضاً في مجال الابتكار في أفريقيا. ويتضح من تقديرات مصرف التنمية الأفريقي التي تستند إلى عينة من ٣٤ بلداً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ أن أثر الاستثمار المباشر الأجنبي على المدخرات والاستثمارات يعد أكبر خمس مرات إلى سبع مرات من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعمل التوقعات الخاصة بتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المستمر، والطبقة المتوسطة الناشئة على تعزيز شهية المستثمرين المتزايدة في أفريقيا.

٧١ - أما تدفقات أسهم الحافظة على أفريقيا جنوب الصحراء، والتي انخفضت أثناء الأزمة العالمية، فقد عادت إلى مستويات عام ٢٠٠٧ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وشجعها على ذلك إنشاء عدد من صناديق الأسهم الخاصة الموجهة لأفريقيا. وبينما ضعفت هذه التدفقات بسبب أزمة منطقة اليورو في عام ٢٠١١، إلا أنها انتعشت منذ ذلك الوقت لتصل إلى قرابة ١٠ بلايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٣. وبينما كانت جنوب أفريقيا ونيجيريا عادة من بين المتلقين الرئيسيين لأسهم الحافظة في أفريقيا، فقد حصلت بلدان أفريقية عديدة أخرى على تدفقات أسهم الحافظة بما يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة.

٧٢ - ووسعت الحكومات الأفريقية من قاعدة تمويلها عن طريق الاستفادة من أسواق السندات الدولية. فبالإضافة إلى جنوب أفريقيا، التي لها تاريخ طويل في الوصول إلى هذه السوق، أصدر ١٦ بلداً أفريقياً آخر سندات سيادية خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد حققت معظم هذه السندات اكتتاباً زائداً، مما أتاح لبعض البلدان العودة إلى السوق بسندات متابعة. وقدرت التدفقات الصافية لسندات اليورو على أفريقيا بنحو ١٠ بلايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٣. غير أن التدفقات الكبيرة لرأس المال الخاص يمكن أن تؤدي إلى إدارة أكثر تعقيداً وتحدياً للديون الوطنية، ويمكن أن تزيد من خطر عدم القدرة على تحمل الديون.

٧٣ - وبينما تشارك البلدان النامية بصورة متزايدة في سلاسل القيمة العالمية للحصول على فوائد القيمة المضافة من الاستثمارات - بعد أن زاد نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية بالقيمة المضافة من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٤ - لا تزال أفريقيا تحاول الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية. بما يتجاوز صادرات الموارد الطبيعية، بسلسلة قيمة عالمية تبلغ ٦ في المائة. وبناءً على ذلك، اعتبر الاتحاد الأفريقي التصنيع أحد الركائز الرئيسية لبرنامج التحول في أفريقيا، إلى جانب تطوير البنية التحتية. فقد أبرز برنامج عمل داكار، الذي اعتمد في قمة داكار لتمويل البنية التحتية في أفريقيا، الحاجة الحاسمة إلى تنمية البنية التحتية الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق أهداف النمو الطويل الأجل في القارة.

جيم - الاستدامة البيئية وتغير المناخ

٧٤ - تحرز أفريقيا تقدماً نحو بلوغ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن تحقيق الاستدامة البيئية لا يزال يمثل تحدياً بشكل عام، مما أدى إلى إحراز تقدم مختلط. فبينما كان أداء القارة جيداً في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخفضت استهلاكها من المواد المستنفذة للأوزون، بدأ الغطاء الحرجي يتقلص، ولا تزال القارة بعيدة عن بلوغ الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وبصرف النظر عن الهدف ٧، تواجه أفريقيا تحديات بيئية كبيرة، بما في ذلك إزالة الغابات، وتآكل التربة، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الأرصد السمكية، وآثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التحديات تمثل فرصاً للتغيير. فقد حظي مفهوم الاقتصاد الأخضر بتأييد واسع النطاق داخل أفريقيا، ولكنه سيتطلب دعماً كبيراً من الشركاء في التنمية، بما في ذلك عن طريق تعبئة موارد مالية جديدة من مصادر عامة وخاصة، ونقل التكنولوجيا.

٧٥ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سلم زعماء العالم بأهمية اتفاقيات ريو الثلاث في النهوض بالتنمية المستدامة، وحثوا في هذا الصدد جميع الأطراف على أن تفي تماماً بالالتزامات المنوطة بها. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وتطرقوا أيضاً لعدد من الشواغل في إطار الركيزة البيئية، وأكدوا أهمية ضمان التكامل المتوازن لجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلاوة على ذلك، أكدوا من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئية والتنمية، وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

التزام: إدماج الاستدامة البيئية في التخطيط الإنمائي

٧٦ - التزمت البلدان الأفريقية بإدماج الاستدامة البيئية في التخطيط الإنمائي منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢^(٦)، وهو التزام أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠٠٢، والإعلان بشأن الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

٧٧ - وعلى المستوى الوطني، أدمجت البلدان الأفريقية الاستدامة البيئية المناصرة للفقراء في خطط التنمية الوطنية والخطط القطاعية. فقد حقق حوالي نصف البلدان الأفريقية هدف حماية ١٠ في المائة على الأقل من مناطقها البرية والبحرية، مقابل ٢٠ بلداً في عام ١٩٩٠. واستكمل ما مجموعه ٥٣ بلداً استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، ويقوم الثلثان بوضع أو تنفيذ برامج حرجية وطنية. وعلاوة على ذلك، وحتى عام ٢٠١٣، وضع ٣١ بلداً أفريقياً من أقل البلدان نمواً برامج عمل وطنية للتكيف مع تغيير المناخ، وينفذ ٢١ من هذه البلدان مشاريع للتكيف مع المناخ. وبينما انتقلت بعض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وبرامج العمل الوطنية للتكيف مع تغيير المناخ إلى مرحلة العمل، إلا أن التنفيذ كان ضعيفاً، وكانت الفعالية محدودة في معظم البلدان. ويصطدم التقدم بالقدرات المؤسسية المحدودة، والبيانات الهزيلة، والتحديد الضعيف للأولويات، يضاف إلى ذلك قصور النفوذ السياسي وموارد الميزانية المخصصة لوزارات البيئة.

٧٨ - وعلى المستوى الإقليمي، تواصل الوكالة التابعة للشراكة الجديدة دعم تطوير خطط العمل البيئية دون الإقليمية وكذلك تنفيذ برامج إقليمية رئيسية في إطار خطة العمل البيئية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. بما في ذلك برامج لمكافحة تدهور الأراضي، والتصحر، والجفاف، وحفظ الأراضي الرطبة الأفريقية، وتحسين إدارة المياه العابرة للحدود، وإدارة الموارد الطبيعية. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء، تقوم الوكالة التابعة للشراكة الجديدة بدعم تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، والتي تهدف إلى مواجهة تحديات زحف الصحراء في ١١ بلداً أفريقياً عن طريق استعادة حيوية النظم الإيكولوجية ونظم الإنتاج في المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٢٥،

(٦) ينص المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على أنه "من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها".

٧٩ - وبينما بادرت الحكومات الأفريقية بصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة، فإن الدعم الدولي لا يزال حاسماً. ففي السنوات الأخيرة، زاد دعم الشركاء في التنمية للحماية البيئية العامة في أفريقيا. ومنذ عام ١٩٩١، دعم مرفق البيئة العالمية أكثر من ٨٧٢ مشروعاً في أفريقيا تبلغ قيمتها ٣,٢ مليون دولار أمريكي. وساعدت مبادرات أخرى أيضاً على حشد قدر كبير من الدعم. فقد كرست مبادرة أرض أفريقيا، وهي شراكة دولية استهلقتها في عام ٢٠٠٥ الشراكة الجديدة ومصرف التنمية الأفريقي، ١,٢ بليون دولار أمريكي للنهوض بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه في ٢٤ بلداً. ووافق صندوق غابات حوض الكونغو على تمويل أكثر من ٤١ مشروعاً في خمسة بلدان.

٨٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الحكومات الأفريقية تخصص في المتوسط أقل من ٣ في المائة من ميزانيتها الوطنية لوزارات البيئة، ويمثل الدعم للبيئة أقل من ٢ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، هناك قيود معقدة تعرقل نقل التكنولوجيا، ولا تزال المشاكل المتعلقة بنظام حقوق الملكية الفكرية دون حل. كما أن عدم كفاية القدرات والدراية الفنية المطلوبة لتطويع التكنولوجيات واستخدامها لا تزال من العوقبات الرئيسية. وسيتعين التصدي لجميع أوجه القصور هذه من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لهذا الالتزام.

التزام: تخفيف وطأة تغيّر المناخ عن طريق تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة

٨١ - يشكل تغيّر المناخ في أفريقيا تهديداً كبيراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالتقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ يقدم دليلاً قوياً على أن الاحترار في أفريقيا قد زاد بدرجة كبيرة على مدى الخمسين إلى المائة سنة الأخيرة، مع آثار واضحة على الصحة، وسبل المعيشة، والأمن الغذائي لسكان هذه القارة. وقد أدى هذا إلى ظهور تحديات صحية واقتصادية كبيرة بالنسبة للقارة، بما في ذلك تزايد ندرة المياه، وانتشار الأمراض المرتبطة بحالة الطقس، وكذلك انخفاض غلات المحاصيل وإنتاجية الثروة الحيوانية. ومن المتوقع أن تصبح الظواهر المناخية الشديدة، بما في ذلك حالات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر، أكثر تكراراً، ومن المتوقع أن تصل خسائر الغلات الزراعية إلى ٢٢ في المائة على امتداد أفريقيا جنوب الصحراء، مع ازدياد تواتر وامتداد مواسم المحاصيل الهزيلة.

٨٢ - ويعد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، والذي ضم ١٩٢ طرفاً حتى عام ٢٠١٣، التزاماً عالمياً رئيسياً للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. وقد وافق الكثير من البلدان المتقدمة، بوصفها أطرافاً في بروتوكول كيوتو، على قيود/

تخفيضات ملزمة قانوناً في انبعاثاتها من غازات الدفيئة. وبموجب فترة الالتزام الأولى للبروتوكول، التزم ٣٧ بلداً صناعياً، من بينها ١٥ دولة في الاتحاد الأوروبي، بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥ في المائة في المتوسط دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٢. وبموجب فترة الالتزام الثانية، التزمت البلدان المتقدمة بتخفيض الانبعاثات بنسبة ١٨ في المائة على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠ في فترة الثماني سنوات من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠،

٨٣ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أشار زعماء العالم مع القلق إلى الفجوة الكبيرة بين التعهدات بشأن التخفيف فيما يتعلق بالانبعاثات السنوية العالمية لغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠ والمسارات الإجمالية للانبعاثات التي من شأنها أن تمكن من إبقاء متوسط الزيادة في درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة. وبصورة إجمالية، خفضت البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانبعاثات بنسبة ٩,٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة تخفيضات كبيرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وباستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ارتفعت الانبعاثات من البلدان الصناعية الأخرى بنسبة ٤,٩ في المائة خلال الفترة نفسها. وواصل الطلب على الطاقة، التي تعد مسؤولة عن أكثر من ثلثي الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، الارتفاع في السنوات الأخيرة بسبب التصنيع المتزايد، وارتفاع مستويات المعيشة، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع. وبرغم هذه الحقيقة، فإن النداءات الخاصة بالتعجيل بتخفيض الانبعاثات وتقديم التزامات بتحديد أهداف أكثر طموحاً للانبعاثات من جانب البلدان الصناعية لم تحقق حتى الآن نتائج ملموسة.

٨٤ - ونظراً لأهمية التزامات بروتوكول كيوتو، فإنه ينبغي للأطراف الملتزمة اتخاذ خطوات هامة بشأن التخفيف. وقد فعلت عدة بلدان ذلك بطرق مختلفة، بما في ذلك عن طريق تحديد سعر للانبعاثات الصناعية، والتعهد بتخفيض كثافة الكربون. وينبغي تكثيف وتكرار هذه الجهود وغيرها من الجهود الناجحة.

التزام: تعبئة مائة بليون دولار سنوياً من التمويل الجديد والإضافي لتغيير المناخ بحلول عام ٢٠٢٠ وتقديم ٣٠ بليون دولار أمريكي كتمويل للبدء السريع في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٠

٨٥ - أكدت خطة عمل بالي، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيير المناخ في عام ٢٠٠٧، الحاجة إلى إجراء معزز بشأن توفير موارد مالية لدعم العمل من أجل التخفيف

والتكيف والتعاون التكنولوجي في البلدان النامية. وفي اتفاق كوبنهاغن عام ٢٠٠٩، التزمت البلدان المتقدمة بهدف المشاركة في تعبئة مائة بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية. وتعهدت البلدان المتقدمة أيضاً بتقديم موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك الحراجة والاستثمارات عن طريق مؤسسات دولية، تبلغ قرابة ٣٠ بليون دولار أمريكي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، مع تخصيص متوازن بين التكيف والتخفيف (والمعروف بالبداية السريعة للتمويل).

٨٦ - وتأتي الموارد المالية لتغيّر المناخ بالنسبة لأفريقيا من أربعة صناديق أنشئت تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ - الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغيّر المناخ، وصندوق التكيف، والصندوق الاستئماني للبيئة العالمية^(٧). وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ الصندوق الأخضر للمناخ بوصفه كياناً تشغيلياً للآلية المالية للاتفاقية. ويهدف الصندوق الأخضر للمناخ إلى دعم مشاريع وبرامج وسياسات وأنشطة أخرى في البلدان النامية الأطراف، وبلدان في طريقها الآن للعمل من أجل تشغيله بالكامل، وتزويده برأس المال الأولي. وإلى جانب الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ، قامت صناديق متعددة الأطراف ومكرسة للمناخ، وتعمل من خلال مجموعة البنك الدولي وأربعة مصارف للتنمية الإقليمية، بصرف مبالغ محدودة في أفريقيا. وقد تم إنشاء عدد من الصناديق المتخصصة للمساعدة على تخفيض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها، مثل صندوق غابات حوض الكونغو، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٨٧ - وعموماً، فإن المبالغ المصروفة لأفريقيا لغرض تمويل المناخ لا تلي حتى الآن احتياجات التمويل الخاصة بالقارة. فمقارنة بتكاليف التكيف في أفريقيا، والتي تبلغ ٨ بلايين دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ طبقاً لتقديرات البنك الدولي، حصلت القارة على ما يقدر بنحو ٧٥٠ مليون دولار أمريكي من صناديق المناخ المتعددة الأطراف. وعلاوة على

(٧) بلغت التعهدات التراكمية للصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغيّر المناخ ٨٧٩ مليون دولار أمريكي و ٣٣٣ مليون دولار أمريكي على الترتيب في شباط/فبراير ٢٠١٤. وتم صرف مبلغ ٧٢٦ مليون دولار أمريكي و ٢٤٢ مليون دولار أمريكي من هذين الصندوقين على الترتيب. وتم تخصيص ٦٩ في المائة من موارد الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً و ٢٨ في المائة من موارد الصندوق الخاص بتغيّر المناخ لأفريقيا. ومن بين الخمسين بلداً من البلدان التي أنجزت برامج العمل الوطنية للتكيف الخاصة بها، حصل ٤٨ بلداً على ما مجموعه ٨١٧ مليون دولار أمريكي لتمويل ١٥٠ مشروعاً من أجل تلبية احتياجاتها العاجلة والفورية في مجال التكيف.

ذلك، فإن الغالبية الساحقة من الأموال التي صرفت قد وجهت إلى التخفيف وليس إلى التكيف والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بتمويل البدء السريع، كان حوالي نصف مجموع الأموال المصروفة على شكل قروض، وضمائمات، وتأمين، بما في ذلك تمويل ائتمان التصدير لشركات البلدان المتقدمة. وفضلاً عن ذلك، كانت إجراءات الحصول على الأموال معقدة ومطولة.

دال - الحكم الرشيد

٨٨ - وفقاً لما جاء في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، تسلم البلدان الأفريقية بأن الحكم الرشيد هو أساس الاستقرار السياسي والديمقراطية، ويعد ضرورياً للنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، قدمت الحكومات الأفريقية عدة التزامات في مجال تعزيز واستدامة الحكم الرشيد. ويجري توضيح هذه الالتزامات في مختلف الأطر والصكوك الإقليمية مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وهيكل الحوكمة الأفريقية؛ والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم؛ والإعلان المتعلق بالديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات؛ وإعلان المبادئ المنظمة للانتخابات الديمقراطية في أفريقيا؛ واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته؛ والرؤية الأفريقية للتعددين من أجل استغلال الموارد المعدنية على نحو يتسم بالشفافية والمساواة. وقد انضمت البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية أيضاً، من خلال الأمم المتحدة وترتيبات الشراكة الأخرى، إلى صكوك ومبادرات دولية ذات صلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

٨٩ - وقد أكد الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي من جديد تصميم البلدان الأفريقية على التزام حكوماتها ومؤسساتها بسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والكرامة، والمشاركة العامة، وإدارة التنوع، والديمقراطية الشاملة. ويعطي الموقف الأفريقي المشترك بفعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أولوية عالية للسلام والأمن باعتبارهما ضروريين لتحقيق تطلعات القارة الإنمائية، وخاصة معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والإقصاء؛ وتعزيز الحكم الرشيد والشامل؛ ومحاربة جميع أشكال التمييز؛ وصياغة الوحدة في التنوع عن طريق الممارسات والآليات الديمقراطية. وسيكون التقدم في هذه المسائل ضرورياً من أجل تنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

التزام: إجراء انتخابات منتظمة وحررة ونزيهة وشفافة، وإنشاء هيئات انتخابية وطنية مستقلة لإدارة الانتخابات

٩٠ - تعد الانتخابات حجر الزاوية لإدارة عمليات الانتقال السياسي في أفريقيا. وقد عرض الاتحاد الأفريقي طائفة من أعمال الدعم للعمليات الانتخابية في البلدان الأفريقية. ففي عام ٢٠١٣، شهدت بعثة المراقبة الطويلة الأجل للانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي إجراء الانتخابات على أساس تجريبي في خمسة بلدان. وشهدت بعثة المراقبة القصيرة الأجل التابعة للاتحاد إجراء الانتخابات في ١٣ بلداً أفريقياً. ووفر الاتحاد الأفريقي أيضاً حلقات عمل تدريبية على بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات لمسؤولي هيئات إدارة الانتخابات في ثمانية بلدان.

٩١ - وحتى شباط/فبراير ٢٠١٤، اشترك ٣٤ بلداً أفريقياً في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبذلك التزمت هذه البلدان بطائفة عريضة من قواعد ومعايير الحوكمة الدولية والإقليمية. ففي مجال الانتخابات، والهيئات الانتخابية، وإدارة الانتخابات، التزمت البلدان الأعضاء في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة بصورة منتظمة باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية لضمان المشاركة العامة في تشكيل الحكومة ورصد أداؤها. واستعرضت البلدان الأعضاء أيضاً تقدمها في تنفيذ الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية وانتخابات الحكم، وإعلان المبادئ المنظمة للانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، ضمن صكوك أخرى. وعند إجراء الاستعراضات الخاصة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والتي استكملت لعدد ١٧ عضواً من بين ٣١ عضواً، يجري تقييم البلدان على أساس فعالية نظامها الانتخابي، مع التركيز بشكل خاص على استقلال مؤسسات إدارة الانتخابات، والفساد السياسي، وفعالية تحقيق النتائج التي تعتبر حرة ونزيهة بشكل عام. وقد أنشأت معظم البلدان الأفريقية هيئات لإدارة الانتخابات، تدعى بشكل عام لجان الانتخابات، لإدارة انتخاباتها الوطنية.

٩٢ - وكان هناك تحسن هام بشكل خاص، وهو زيادة التركيز على المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية. ويتمثل المؤشر الرئيسي لهذا الاتجاه في عدد الممثلات في برلمانات أفريقيا. فحتى ١ أيار/مايو ٢٠١٤، كانت الممثلات يمثلن أكثر من ثلث أعضاء المجالس النيابية أو البرلمانات ذات الغرفة الواحدة في سبعة بلدان أفريقية^(٨). وتعد هذه الاتجاهات الإيجابية شاهداً على تصميم الحكومات الأفريقية على الوفاء بالتزامها بإجراء انتخابات منتظمة وحررة ونزيهة وشفافة. وقد أظهر شركاء أفريقيا في التنمية دعمهم

(٨) رواندا ٦٣,٨ في المائة؛ وجنوب أفريقيا ٤٨,٩ في المائة؛ وسيشيل ٤٣,٨ في المائة؛ والسنغال ٤٣,٣ في المائة؛ وموزامبيق ٣٩,٢ في المائة؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة ٣٦ في المائة؛ وأوغندا ٣٥ في المائة.

للاقتخابات الحرة والتزيهة في هذا الإقليم عن طريق إيفاد بعثات مراقبين، وتقديم الدعم المالي لميزانيات الانتخابات في عدة بلدان، وعرض المساعدة التقنية والمالية لتعزيز قدرة الهيئات الانتخابية الوطنية.

٩٣ - وقد اتخذت أفريقيا خطوات هامة في السنوات الأخيرة في مجال إجراء الانتخابات وإدارتها. فقد أُجريت انتخابات تشريعية في ١٩ بلداً وانتخابات رئاسية في ثمانية بلدان في أفريقيا خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أُجريت معظم الانتخابات في المواعيد المقررة بصورة منتظمة ودون وقوع حوادث هامة. ويتناقض هذا الاتجاه الإيجابي مع العقد الأول لهذا القرن عندما نشب الصراع والعنف المدنيان في سياق الانتخابات التي أُجريت في كينيا في عام ٢٠٠٧، وفي زيمبابوي في عام ٢٠٠٨، وفي كوت ديفوار في عام ٢٠١٠. ووقوع حوادث العنف في السياقات الانتخابية في أفريقيا يطرح التساؤل عما إذا كانت ثقافة "الفائز يحصل على كل شيء"، والسائدة في بعض البلدان الأفريقية، تمثل الإطار التنظيمي الأنسب للعملية الديمقراطية في أفريقيا بعد الانتخابات.

٩٤ - وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في إجراء الانتخابات في أفريقيا، وفي إنشاء لجان انتخابية، لا تزال هناك تحديات خطيرة. فالهيئات الانتخابية بشكل خاص تتسم بالافتقار إلى الاستقلال المالي، والتدخل المفرط من جانب السلطة التنفيذية في عملياتها، والافتقار إلى أمن الملكية بالنسبة لأعضاء اللجان الانتخابية. وقد اتسمت عدة عمليات انتخابية بترويع المنافسين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وغالباً ما تكون المخصصات المالية غير كافية وتصرف ببطء شديد، ولا يزال الفصل في النزاعات بعد الانتخابات بطيئاً في كثير من البلدان. وقد سلطت الاستعراضات القطرية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الضوء على جميع هذه المسائل.

التزام: تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته

٩٥ - تهدف اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته إلى منع الفساد والجرائم المتعلقة به في أفريقيا وكشفها، ومعاقبها، والقضاء عليها. وحتى الآن، وقّع ٤٥ بلداً على هذه الاتفاقية، وصدّق عليها ٣١ بلداً. وبموجب الاتفاقية، يُطلب من البلدان إصدار قوانين تتضمن أحكام الاتفاقية؛ وتُعيّن أو تُنشئ أو تعزز هيئات وطنية لمنع الفساد ومكافحته؛ وتضطلع بجهود لاستعادة الثروات التي حصل عليها الموظفون العموميون بصورة غير مشروعة. وبينما أصدرت عدة حكومات أفريقية قوانين لمكافحة الفساد، إلا أن غالبية الدول الأطراف في الاتفاقية لم تصدر بعد تشريعات أو تتخذ تدابير أخرى لتفعيل الأحكام الرئيسية

للاتفاقية، مثل ضمان عدم استخدام الممارسات غير المشروعة وممارسات الفساد لتمويل الأحزاب السياسية، وإدراج مبدأ الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، ومطالبة الموظفين العموميين بالإعلان عن أرصدهم.

٩٦ - ولدعم الحكومات الأفريقية من أجل دعم التدابير السياسية المطلوبة، تعاون المجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية وضع برنامج إقليمي لأفريقيا من أجل مكافحة الفساد للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ يركز على تعلم الأقران، وتبادل المعرفة، والدعم التقني، وتنمية القدرات. وأوفد المجلس الاستشاري أيضاً بعثات خاصة بالدعوة إلى عدة بلدان أفريقية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ للتوعية بأهمية تدابير مكافحة الفساد، وكذلك لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها الدول الأطراف عند تنفيذ الاتفاقية.

٩٧ - وتشير النتائج الأولية للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، والذي أنشئ في عام ٢٠١٢ إلى أن للتدفقات المالية غير المشروعة "عواقب سلبية خطيرة على التنمية الأفريقية، ومن أوضح آثارها فقدان الإيرادات العامة". واستناداً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن حجم التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بسبب سوء التسعير التجاري وحده تقترب من ٦٠ بليون دولار أمريكي سنوياً.

٩٨ - وقد دعم شركاء أفريقيا في التنمية جهود القارة لمكافحة الفساد عن طريق تدابير سياسية مركبة، من بينها إدراج أحكام اتفاقية مكافحة الفساد في قوانينها الوطنية، والعمل على استرداد الأصول المسروقة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت مجموعة العشرين خطة العمل لمكافحة الفساد، وأصدرت عدة تقارير مرحلية. وتشمل الالتزامات في خطة العمل مكافحة غسل الأموال، ودعم استرداد الأرصدة المسروقة، وتعزيز الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية. ويمثل عمل مبادرة استرداد الأموال المسروقة مساهمة قيّمة من جانب مجموعة البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهود مكافحة الفساد المتعلقة بالمعونة عن طريق مساعدة البلدان النامية على إنشاء مؤسسات، واستخدام أدوات وقنوات قانونية ملائمة لاسترداد الأصول المسروقة.

٩٩ - وبدأت جهود مكافحة الفساد في أفريقيا تدفع توجه السياسة العامة في اتجاه المزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. وتعد هذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، مثل التصميم المتزايد من جانب شركاء أفريقيا في التنمية على تتبع وكبح الثروات المشبوهة للموظفين العموميين.

١٠٠ - وتواجه الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في أفريقيا مجموعة كبيرة من التحديات. فالافتقار إلى التمويل الكافي لا يزال يعرقل عملها. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد تفتقر إلى المهارات المتخصصة لإجراء تحريات معقدة، مما يعوق قدرتها على تقديم قضية قوية إلى القضاء. ونتيجة لذلك، كانت قضايا الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد إما تتعرض للرفض أو تعجز عن الحصول على الإدانة في المحاكم، مما يضعف ثقة الجمهور في أدائها.

التزام: ضمان الاستغلال المتكافئ والإدارة الشفافة للموارد الطبيعية

١٠١ - تعمل الحكومات الأفريقية بشكل متزايد على إصدار تشريعات تعزز الشفافية في منح العقود أو الامتيازات في قطاع الصناعات الاستخراجية، من أجل تشجيع التعاون واستخدام الإيرادات التي تحققها هذه القطاعات. وتنص مثل هذه التشريعات عادة على آليات للرصد والإنفاذ. ويعمل المركز الأفريقي لبحوث سياسات التعدين، الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، بمثابة جهاز لتنفيذ سياسات الرؤية الأفريقية للتعدين، وهي أداة أفريقية لتوجيه التنمية والإدارة الحصيفة والشفافة والفعالة لموارد أفريقيا المعدنية.

١٠٢ - وقد اعتمد العديد من شركاء أفريقيا في التنمية تشريعات وتدابير سياسية أخرى تعزز شفافية الكيانات العامة في بلدانها. وعلى سبيل المثال، اعتمد الشركاء الرئيسيون في التنمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتشريعات تفرض على الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية التابعة لها الكشف عن المعلومات والبيانات الخاصة بالرسوم، والضرائب، والعائدات التي تدفع لسلطات البلد المضيف بالنسبة لكل مشروع على حدة. وهناك توجيه للاتحاد الأوروبي، يتوقع أن يبدأ نفاذه في عام ٢٠١٥، سيطلب شركات الصناعات الاستخراجية وقطع الأشجار تقديم تقارير عن كل بلد على حدة وعن مشروع على حدة. وسيسري هذا التوجيه على الشركات المدرجة وغير المدرجة ضمن الولاية القانونية للبلد المضيف. ويتعاون الاتحاد الأوروبي أيضاً في حوكمة الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن، لزيادة شفافية الإيرادات، وربط الصناعات الاستخراجية بسلاسل القيمة الإنتاجية، وتحسين المعارف والمهارات الجيولوجية.

١٠٣ - وتساعد التدابير التشريعية والتدابير السياسية الأخرى التي تتخذها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، ليس فقط على زيادة الوعي بأهمية الشفافية المالية في إدارة الموارد الطبيعية، وإنما تعمل أيضاً على الحد تدريجياً من احتمال الفساد المالي.

١٠٤ - وبرغم التقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية، لا تزال هناك عدة تحديات. فعلى الجانب الأفريقي، لا تزال هناك فجوة هامة بين الهدف الذي يعبر عنه التشريع وبين تنفيذه في نهاية المطاف، كما يتضح من التقارير المتفرقة عن الأموال المفقودة من أرباح قطاع الموارد الطبيعية في بعض البلدان الأفريقية، والمخالفات المالية للموظفين العموميين الذين يعملون في قطاع الموارد الطبيعية. وعلى جانب الشركاء في التنمية، لا تزال هناك حواجز قانونية وإدارية كثيرة تعرقل سرعة استرداد الأموال المشبوهة وإعادةها إلى البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حالات عديدة عن التواطؤ بين الشركات الأجنبية وموظفي الحكومات الأفريقية لتضخيم تكاليف المدفوعات في العقود مما يؤدي إلى إيرادات منخفضة للبلدان الأفريقية وتدفقات غير مشروعة خارجها على حد سواء.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٥ - يسلم هذا التقرير المؤقت بالحاجة إلى تجديد الجهود الجماعية لإقامة شراكة عالمية من أجل أفريقيا تقوم على تعزيز المساءلة المتبادلة، ورصد أكثر صرامة للالتزامات. وتواجه أفريقيا اليوم مجموعة من العوامل الإيجابية مثل النمو الاقتصادي غير المسبوق والمستدام في بلدان أفريقية كثيرة بفضل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والإصلاحات الهيكلية، والتدفقات المتزايدة للاستثمار المباشر الأجنبي. وعلاوة على هذه التوقعات المواتية على المدى القصير، فإن جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وهو برنامج التحول الطويل الأجل القادم لتنمية القارة الأفريقية، سيوفر إطاراً استراتيجياً شاملاً للنمو والتنمية المستدامة في أفريقيا.

١٠٦ - وبينما يواصل شركاء أفريقيا الجدد في التنمية تقديم مساهمات قيمة من أجل تنمية هذه القارة، فإن الافتقار إلى بيانات يعول عليها بشأن مشاركتهم، يجعل من الصعب تقدير أثر شركائهم المتنامية على القارة. وينبغي لشركاء أفريقيا الجدد في التنمية تعزيز جهودهم لرصد أنشطتهم الخاصة بالتعاون الإنمائي والإبلاغ عنها بروح شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال.

١٠٧ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى دعم أقوى من أجل تحقيق نتائج مؤثرة في المجالات الأربعة المختارة:

(أ) في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

- لتحسين التجارة الزراعية داخل الإقليم، ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز التعاون الإقليمي وتخفيض القيود على التجارة العابرة للحدود. وستكون سياسات التكامل

الإقليمي، وإنشاء منطقة التجارة الحرة المقترحة في القارة بحلول عام ٢٠١٧، وتنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة بين الدول الأفريقية، والتي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢، خطوات هامة في هذا الصدد.

- لتعزيز الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، والتغذية في القارة، ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية مضاعفة جهودها لدعم إطار البرنامج الشامل. وينبغي أن تتضمن التدابير الخاصة بتحسين القدرات التكنولوجية، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، وضمان أمن حيازة الأراضي، وزيادة فرص الحصول على الائتمانات، والوصول إلى الأسواق، وتعميم التغذية في جميع برامج واستراتيجيات الأمن الغذائي. وينبغي أيضاً دعم الجهود المبذولة لمواجهة آثار تغير المناخ، عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين القدرة على التحمل، وتخفيف الانبعاثات حيثما يمكن.
- ينبغي للبلدان الأفريقية تكثيف جهودها لبلوغ هدف إعلان مابوتو باستثمار ١٠ في المائة من موارد الميزانيات الوطنية في التنمية الزراعية. ولدعم هذه الجهود، ينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية تكثيف جهودهم لزيادة نسبة مساعدتهم الإنمائية الرسمية المكرسة للإنتاج الزراعي، وكفالة سرعة تنفيذ التعهدات الخاصة بالموارد.
- ينبغي للبلدان الأفريقية أيضاً تعزيز التنسيق الإقليمي عن طريق تحسين النظم الإقليمية لاحتياجات الأغذية، ونظم المعلومات والبيانات الإقليمية لأغراض التغذية والإنذار المبكر.
- ينبغي للشركاء في التنمية العمل على تنفيذ الالتزامات القائمة وفقاً لمبادرة لكويلا بشأن الأمن الغذائي، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أن تشمل التدابير الإضافية على المستوى الدولي مواصلة إصلاح الأسواق الزراعية لتمكين المزارعين الأفارقة من الاتجار بحرية في الأسواق العالمية، والتوصل إلى نهاية طموحة وشاملة ومتوازنة لجولة الدوحة الإنمائية.
- ينبغي أن يتصدى الشركاء في التنمية للأثر السلبي للإعانات التي تفرضها البلدان المستوردة، والتي تحول دون توسيع الصادرات الزراعية الأفريقية، مع مواصلة جهودهم لإزالة الحواجز التجارية أمام هذه الصادرات الأفريقية. وينبغي أن يدعموا أيضاً تشجيع الصناعة الزراعية والتقدم في سلسلة القيمة في أفريقيا، من أجل تنشيط الصادرات الأفريقية للمنتجات الصناعية الزراعية.

(ب) في مجال تمويل التنمية

- ينبغي للحكومات الأفريقية تعزيز الجهود المبذولة لزيادة تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق توسيع قواعدها الضريبية، وتخفيض الاستثناءات، وفرض المزيد من الضرائب الفعالة كجزء من إدارة الموارد الطبيعية.
- لاجتذاب وتحقيق فوائد أكبر من استثمارات القطاع الخاص، ينبغي للحكومات الأفريقية التعجيل بإدخال تحسينات على بيئة الأعمال التجارية، بما في ذلك عن طريق إصلاح وتحسين العمليات الرقابية وتعزيز المؤسسات القانونية.
- ينبغي للحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية مواصلة بذل الجهود لتحسين فعالية المعونة تمشياً مع إعلان باريس، وبرنامج عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال. وينبغي للبلدان الأفريقية بشكل خاص بذل جهود لتعزيز المؤسسات، بما في ذلك أطر المساءلة الوطنية. وينبغي للشركاء التقليديين في التنمية بذل الجهود لزيادة استخدام نظم إدارة الموارد المالية العامة المتلقاة، وتقديم الدعم المناسب للبلدان الأفريقية من أجل تعزيز مؤسساتها العامة.
- لإجراء تقييم أكثر موثوقية للقدرة على تحمل الديون، ينبغي للحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية العمل معاً من أجل تحسين توقيت توافر البيانات المتعلقة بالديون السيادية وتغطيتها استناداً إلى نظم إبلاغ يعتمدها الدائنون والمدينون على السواء.
- للحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ينبغي للشركاء في التنمية تعزيز الجهود المبذولة لمواجهة التدفقات غير المشروعة من أفريقيا. وينبغي للشركاء في التنمية أيضاً توسيع التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، وتقديم مزيد من الدعم المالي وبناء القدرات للجهود المتعلقة بالضرائب في البلدان الأفريقية.
- ينبغي للشركاء التقليديين في التنمية مضاعفة الجهود لتنفيذ التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تم الالتزام بها في توافق آراء مونتييري، وضمان إمكانية التنبؤ بالمعونة وشفافيتها بالنسبة للبلدان الأفريقية المتلقية.
- ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي بخطى حثيثة لوضع نهج أو آلية متفق عليها لتسوية الديون السيادية بحيث يمكن التنبؤ بالإجراءات القانونية، وضمان إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب، والتي تشمل توزيع الأعباء بصورة عادلة. ولتحسين

تكلفة وسرعة تسوية الديون، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً بحث وضع إجراء دولي للإفلاس من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

- هناك حاجة قوية لتعبئة استثمار القطاع العام والخاص على حد سواء في عملية التحول الهيكلي للإقليم، خاصة بالنسبة للتصنيع والبنية التحتية. ودعماً لهذا الهدف، ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية العمل على تعبئة موارد مالية من أجل تحقيق رؤية برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وبرنامج عمل داكار.

(ج) في مجال البيئة المستدامة وتغيّر المناخ

- ينبغي لجميع البلدان، وخاصة البلدان الصناعية، العمل على ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة بشأن اتفاقية قانونية عالمية طموحة بحلول عام ٢٠١٥ تحدد ارتفاع درجة الحرارة في العالم بأقل من درجتين مئويتين.
- يلزم بذل جهود متجددة من جانب الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية والقارية لإعطاء الأولوية للتنمية المستدامة لدى تخصيص الموارد وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية. وينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، وبرامج العمل الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ، وخاصة عن طريق تحسين موارد الميزانية، والقدرة المؤسسية، والبيانات، ووضع أولويات لوزارات البيئة لديها.
- ينبغي للحكومات والقطاع الخاص تعزيز تعاونهما من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع، في محاولة لتحقيق فوز ثلاثي الأبعاد من أجل تخفيض الفقر، والنمو الاقتصادي، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.
- إلى جانب تخفيض الانبعاثات، ينبغي أيضاً للشركاء في التنمية اتخاذ إجراء شامل لدعم البلدان الأفريقية في مجالات تعزيز القدرة على تحمل المناخ، بما في ذلك عن طريق التكيف، ونقل التكنولوجيا، والحد من أخطار الكوارث، والمدن المستدامة، والنقل.
- للوفاء بالتزامات التمويل، يلزم إحراز تقدم ملموس في تمويل أنشطة مكافحة آثار تغيّر المناخ. وبينما تم التعهد بمبلغ ٣٠ بليون دولار أمريكي لتمويل البدء السريع، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية في كيفية تخصيص الأموال وصرفها. وبالنسبة للتمويل على المدى الطويل، ينبغي أن تركز الجهود الخاصة بتعبئة مائة بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ على القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومصادر

تمويل جديدة ومبتكرة، بينما تكفل القدرة على التنبؤ بهذا التمويل. وبالنسبة لجميع مصادر تمويل أنشطة مكافحة آثار تغير المناخ، فإنه يلزم أيضاً سرعة توجيه الأموال إلى حيث تشتد الحاجة إليها، مع إيجاد توازن أكبر بين التخفيف، والتكيف، والتكنولوجيا. وتنطوي الراسمة الأولية السريعة للصندوق الأخضر للمناخ على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية.

- وتعد الشفافية المحسنة بالنسبة لتمويل أنشطة مكافحة آثار تغير المناخ في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من الأمور الحاسمة لضمان المساءلة المتبادلة، وفهم ما إذا كانت البلدان تفي بالتزاماتها.
- بالإضافة إلى الدعم المالي، ينبغي للشركاء في التنمية بذل مزيد من الجهود لإزالة القيود التي تعترض نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية. وينبغي أيضاً للشركاء الجدد في التنمية تعزيز الجهود لتقاسم التكنولوجيات الملائمة ودعم تنمية القدرات في البلدان الأفريقية.

(د) في مجال الحكم الرشيد

- ينبغي للبلدان الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أن تنظر في الانضمام إليها والمشاركة بصورة نشطة في جميع أنشطتها، بما في ذلك استعراضاتها الدورية. وينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية والأمم المتحدة تعزيز دعمها للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بما في ذلك عن طريق المساعدة المالية وبناء القدرات.
- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنظر بعناية في التمثيل النسبي كعملية بديلة لنهج "الفائز يحصل على كل شيء"، المتبع في الانتخابات في بلدان كثيرة، وينبغي أيضاً أن تعزز الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية بعد الانتخابات.
- ينبغي للحكومات الأفريقية دعم استقلال الهيئات الانتخابية، عن طريق تعزيز قدرتها التقنية وتزويدها بالتمويل الكافي لعملياتها. وسيكون الدعم التقني والمالي من الشركاء في التنمية، والاتحاد الأفريقي، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الأمم المتحدة، مهماً في هذا الصدد.
- ينبغي للحكومات الأفريقية تكثيف جهودها الفردية والجماعية لإصدار و/أو تعزيز التشريعات الخاصة بتحسين التمويل، والقدرات، والاستقلال التشغيلي لهيئات

مكافحة الفساد من أجل تمكينها من أداء دورها الرئيسي في الكشف عن حالات الفساد ومنعها ومحاکمتها في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

- بينما تنطوي إصلاحات الحوكمة على آمال كبيرة بالنسبة لأفريقيا، فإنه ينبغي دائماً بذل جهود من أجل تحسين الحوكمة، مع إيلاء الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية، والخلفيات الثقافية للسكان.
- لمكافحة الفساد، يجب أن تواصل الجهود الوطنية والدولية التركيز، ليس فقط على اعتماد التشريعات المناسبة، وإنما على تعزيز ورصد الإفصاحات المالية، وبناء القدرات من أجل التنفيذ الصارم. وينبغي للحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية مواصلة جهودها، ليس فقط لاعتماد تشريعات ملائمة، وإنما لتعزيز ورصد الامتثال للقوانين واللوائح التي تهدف إلى زيادة الشفافية في قطاع التعدين.
- ينبغي للشركاء في التنمية استكمال جهود البلدان الأفريقية عن طريق تعزيز التشريعات الوطنية لمنع استخدام اختصاصاتها في غسل الأموال، ومنع مؤسساتها المصرفية من الاحتفاظ بالثروات المشبوهة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء دعم استرداد الثروات المشبوهة المودعة في مؤسساتها المالية وإعادتها إلى أصحابها.

المرفق

قائمة آليات الرصد الرئيسية

آليات الرصد الشاملة

منتدى الشراكة الأفريقية

تقرير الرصد العالمي (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي)

الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في تقرير أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

آليات الرصد المخصصة للقطاعات بعينها

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وفعالية المعونة

تقرير إحصاءات التنمية الدولي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الدراسة الاستقصائية بشأن رصد إعلان باريس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الحوكمة والأمن

تقرير الحوكمة في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (الاتحاد الأفريقي)

أفروبارومتر

مجموعة بيانات سنغارييللي - ريتشاردز لحقوق الإنسان

مؤشر الالتزام بالتنمية (مركز التنمية العالمية)

الدليل القياسي لمفاهيم الفساد، أو مؤشر دافعي الرشوة (منظمة الشفافية الدولية)

تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (البنك الدولي)

مؤشر أداء الحوكمة الإلكترونية؛ الحكومة الإلكترونية العالمية، أو تقارير استعداد الحكومة

الإلكترونية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة)

قاعدة بيانات حصص النساء الانتخابية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية)

مؤشر الدول المنهارة (السياسية الخارجية والصندوق من أجل السلام)

- الدراسة الاستقصائية لحرية الصحافة (دار الحرية)
- الفجوات في حقوق العمال (منظمة العمل الدولية)
- مقياس التمكين الجنساني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- شبكة جلوبال باروميتر للدراسات الاستقصائية (جامعة ستراثيكلويد)
- مؤشر التزاهة العالمي (منظمة التزاهة العالمية)
- ”الحكومة في لحظة“ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- مؤشرات حقوق الإنسان (المركز الدانمركي لحقوق الإنسان)
- مؤشر إبراهيم للحكومة الأفريقية (مؤسسة إبراهيم)
- مؤشر القيود السياسية (جامعة بنسلفانيا)
- الحرية السياسية (دار الحرية)
- مقياس الإرهاب السياسي (جامعة بوردو)
- مؤشر التزاهة العامة (مركز التزاهة العامة)
- كفاءة وأداء القطاع العام (المصرف المركزي الأوروبي)
- نموذج قيمة القطاع الخاص (شركة Accenture)
- مجموعة مشاكل انهيار الدول (جامعة ميرلاند)
- قاعدة بيانات أوبسالا للتزاعات
- مؤشر الحوكمة في المناطق الحضرية (مؤئل الأمم المتحدة)
- المرأة في محفوظات إحصاءات البرلمانات الوطنية (الاتحاد البرلماني الدولي)
- تقييم الحوكمة في العالم (جامعة الأمم المتحدة)
- مؤشرات الحكومة في العالم (البنك الدولي)
- الأهداف الإنمائية للألفية
- التقارير المرحلية بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا
- تقرير منتدى التعاون الإنمائي

- تقرير الرصد العالمي (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)
- تقرير الرصد العالمي: توفير التعليم للجميع (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)
- تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية
- تقرير بشأن وباء الإيدز في العالم (البرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)
- حالة السكان في العالم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
- المؤشرات الاقتصادية
- الآفاق الاقتصادية الأفريقية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
- تصنيفات المخاطر على الصعيد القطري (وحدة الاستخبارات الاقتصادية)، أو الدليل الدولي للمخاطر على الصعيد القطري (مجموعة خدمات المخاطر السياسية)
- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)
- التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي)
- تقرير تمويل التنمية في العالم (البنك الدولي)
- التوقعات الاقتصادية العالمية (البنك الدولي)
- اتجاهات العمالة في العالم (منظمة العمل الدولية)
- المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة (كلية إدارة الأعمال في لندن)
- تقرير الاستقرار المالي العالمي (صندوق النقد الدولي)
- مؤشر نمو القدرة على المنافسة (المنتدى الاقتصادي العالمي)
- مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤسسة هيريتيج وصحيفة وول ستريت جورنال)
- إحصاءات التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية)

مؤشر القدرات (برايس ووتر هاوس)

الدراسة الاستقصائية لبيئة الأعمال التجارية وأداء المؤسسات (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي)

حولية القدرة على المنافسة في العالم (معهد تطوير الإدارة)

تقرير التنمية في العالم (البنك الدولي)

الآفاق الاقتصادية العالمية والآفاق الاقتصادية الإقليمية (صندوق النقد الدولي)

آليات المجتمع المدني للرصد

الفريق المعني بتقديم أفريقيا، برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان

المركز الأفريقي، منظمة غير حكومية تتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها وتنشر كل سنتين مطبوعة بعنوان مرصد دعم التنمية

المنظمة المعنية بالديون والإيدز والتجارة في أفريقيا. تقرير من المنظمة البريطانية غير الحكومية (ONE): يتابع التقرير السنوي التقدم المحرز في جميع الأبعاد الإنمائية (المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)
